جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضاع الأمن الغذائي العربي

2022

التقـــديم

تعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا المحورية التي تحظى بإهتمام متزايد من القادة العرب وذلك نسبة لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك تضعها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في صدارة أولويات عملها وتصدر هذا التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي بناءً على التكليف الصادر من جمعيتها العامة والمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية القاضي بإصدار تقرير سنوي حول أوضاع الأمن الغذائي متضمناً التطورات في إنتاج وتجارة، واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية، والعوامل المرتبطة والمؤثرة عليها، والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

ويعتبر تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2022 الإصدارة الرابعة والثلاثين من سلسلة إصدارات التقرير الذي تعده المنظمة بناءاً على البيانات والمعلومات الخاصة بمحاور الامن الغذائي ، والتي تتوفر من الدول العربية ، إضافة إلى قواعد بياناتها الإحصائية، وقواعد بيانات المؤسسات التنموية الدولية على الشبكة الدولية للمعلومات.

استعرض تقرير هذا العام التطورات في أوضاع الأمن الغذائي خلال الفترة 2021 ـ 2022، وتناول الإمكانات الموردية والاقتصادية والاجتماعية كما أشار إلى التحديات الطبيعية و البيئية و الاقتصادية التي تواجه الجهود الوطنية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي خاصة تلك التي تتصل بمحاور الأمن الغذائي الرئيسية متمثلة في إتاحة الغذاء، وإمكانات الحصول عليه، والاستفادة منه، واستدامة واستقرار الأمن الغذائي هذا بالإضافة الى المؤشرات التي تبين التغير السنوي و الاتجاه العام لإتاحة الغذاء و الحصول عليه و الاستفادة منه على المستويات القطرية، وعلى مستوى الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي.

وتود المنظمة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العامة للمنظمة، وأعضاء المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على دعمهم المتواصل لبرامج وأنشطة المنظمة، والشكر موصول للخبراء والمختصين بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بجمع بيانات التقرير، ولكافة خبراء المنظمة بمكاتبها الإقليمية ومقرها الرئيس على إسهامهم في إصدار التقرير.

والله ولي التوفيق

البروفيسور / إبراهيم أدم أحمد الدخيري
المدير العام

المحتويات

الموضوعات	
المحتويات	أ
التقديم	ب
المقدمة	ج
الجزء الأول المتغيرات المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي	1
1.1 التطورات في بيئة التجارة الدولية	1
2.1 تغير المناخ	3
3.1 خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي	4
4.1 التقلبات في الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية	6
5.1 الأسعار العالمية لمحاصيل الحبوب	8
الجزء الثاني تطورات محاور الأمن الغذائي العربي	12
1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي	12
1.1.2 المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية	12
2.1.1.2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية	12
إنتاج القمح	14
إنتاج الذرة الرفيعة والدخن	16
إنتاج الأرز	16
إنتاج الشعير	17
إنتاج الذرة الشامية	18
إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية	19
إنتاج مجموعة البذور الزيتية والزيتون	19
إنتاج مجموعة الدرنات	19
إنتاج مجموعة البقوليات	19
إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة	20
3.1.1.2 سلع الإنتاج الحيواني	20
إنتاج اللحوم	21
إنتاج الألبان	21
إنتاج بيض المائدة	21
إنتاج الأسماك	21
2.1.2 إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية	22
1.2.1.2 التجارة الخارجية في السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2021 و2202	22
2.2.1.2 التجارة العربية البينية	24
3.1.2 إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية	26

مؤشر توفر الغذاء	27
2.2 **الحصول على الغذاء**	28
إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة عليها	28
3.2 **محور الإستفادة من الغذاء**	32
1.3.2 **المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية**	33
متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي	34
إمدادات الطاقة في الدول العربية	35
الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية	36
2.3.2 **نقص التغذية**	38
3.3.2 **الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية**	39
4.3.2 **معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية**	40
5.3.2 **مؤشر الامن الغذائي العام**	41
الجزء الثالث استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية	44
1.3 **جهود تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية**	45
1.1.3 **الجهود على المستويات القطرية**	45
2.1.3 **الجهود على المستوى القومي**	46
3.1.3 **نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2022**	47

قائمة الجداول

جدول (1ـ1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2016ـ2022) (%)	2
جدول (1ـ2): مساهمة الدول غير العربية في قيمة واردات الوطن العربيمن بعض السلع الغذائية عام 2022 (%)	6
جدول (1ـ3): إنتاج واستهلاك سلع الحبوب والسكر المكرر في الوطن العربي والعالم خلال العام 2022 وتوقعات العام 2030	7
جدول (1ـ4): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 ـ 2022 (دولار/طن)	10
جدول (2ـ 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار)2016ـ2022	13
جدول (2ـ2) إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 ـ 2022(ألف طن)	15
جدول (2ـ3)إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)	15
جدول (2ـ4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016ـ2022 (ألف طن)	20
جدول (2ـ5): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)	22
جدول (2ـ6): قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عامي 2020و2022(مليون دولار)	24
جدول (2ـ7): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2019ـ2022 (مليار دولار)	25
جدول (2ـ8): إنتاج واستهلاك القمح في الدول المنتجة الرئيسية في العالم عام 2022، (مليون طن)	26
جدول (2ـ 9): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019ـ2022(الدرجات من 0 ـ 100)	27

جدول (2ـ10): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)	28
جدول (2ـ11): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (ألف دولار)	29
جدول (2ـ12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018ـ2022	30
جدول (2ـ13): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 ـ 2022 (دولار/طن)	31
جدول (2ـ14): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2018ـ2022) (2015= 100%)	32
جدول (2ـ15): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2018 ـ 2022) (مليون طن)	34
جدول (2ـ16): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة (2018 ـ2022كلجم /سنة)	35
جدول (2ـ 17): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري/ للفرد /اليوم)	36
جدول (2ـ18): الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام/ للفرد /اليوم)	37
جدول (2ـ19): الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم/للفرد / اليوم)	38
جدول (2ـ 20): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011ـ2022)	39
جدول (2ـ21): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2021 و2022 (مليار دولار)	40
جدول (2ـ 22) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2018 و2022	41
جدول (2ـ23) مؤشر الامن الغذائي في المنطقة العربية في العام 2022م(النقاط من 1ـ 10)	42

قائمة الاشكال

شكل (1ـ1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2016ـ2022) (%)	2
شكل (1ـ2): المتغيرات الاقتصادية والتجارية ذات الأثر على الامن الغذائي	3
الشكل (1ـ3): آثار تغير المناخ علىمختلف محاور الأمن الغذائي	4
شكل (1ـ4): تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2020ـ 2022)	8
شكل (2ـ1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)	14
شكل (2ـ2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيستخلال الفترة2018ـ2022(ألف طن)	16
شكل (2ـ3): إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة2018ـ2022(ألف طن)	15
شكل (2ـ4): إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة2018ـ2022)	18
الشكل (2ـ5): إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسية له خلال الفترة2018ـ2022(ألف طن)	18
شكل (2ـ 6): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2022	33

المقدمة:

اهتماما بمتابعة ورصد التطورات في أوضاع الأمن الغذائي العربي تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار هذا التقرير سنوياً، وذلك بما يمكن من الوقوف على مختلف تطورات ومؤشرات الأمن الغذائي العربي. ويأتي إصدار التقرير تنفيذاً لقرارات الأجهزة التشريعية للمنظمة لاطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذي القرار، وواضعي ومخططي السياسات وبرامج التنمية الزراعية، والمهتمين في الدول العربية على ما يطرأ على أوضاع الأمن الغذائي من مستجدات بالإضافة الى مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية والقطاع التجاري في توفير واستقرار الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

تناول هذا التقرير العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهي العوامل التي توثر على إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته، وإمكانية الاستفادة منه. ويقدم التقرير استعراض الأوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2021ـ2022، شاملة التطورات في محاور الأمن الغذائي الأربعة الرئيسية، بما في ذلك تطورات إنتاج السلع الغذائية وتجارتها الخارجية وموازينها، وسلامة الغذاء ومؤشرات نقص التغذية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

أوضح التقرير أن أوضاع الأمن الغذائي العربي تأثرت في عام 2022 بالظروف التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية، منها ما هو متعلق بحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بصوره عامة و الحبوب و البذور الزيتية يصفه خاصة ، ومنها ما هو متعلق بالآثار المباشرة للحرب على قطاع الإنتاج الزراعى من خلال عدم توفر مدخلات الإنتاج خاصة الأسمدة و الطاقة ، إضافة للصعوبات التي واجهت بعض الدول العربية في الحصول على السلع الغذائية نظراً لارتفاع تكلفة الترحيل ،كما تسببت الحرب في انخفاض الدخل و ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة للتضخم وزيادة الأسعار العالمية لبعض المواد الغذائية المستوردة.

أشار التقرير الى أن أوضاع الأمن الغذائي العربي خاصةً توفر الغذاء قد تأثرت في عام 2022بالظروف التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى تقلب وعدم استقرار أسعار النفط والسلع الغذائية العالمية في أجزاء كثيرة من العالم. مما أدى إلى تباطؤ كبير في التجارة الدولية و تعطيل سلاسل التوريد مما شكل زيادةً فى أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة العالمية، حيث بلغ السعر العالمي للقمح مقاساً بسعر القمح الأمريكي (الشتوي الأحمر القاسي) (فوب- (430) دولاراً أمريكياً للطن في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014كما أوضح التقرير أن معدل النمو السنوي للتجارة كان سالباً في معظم سنوات الفترة 2015 – 2020، ولكنه تحسن كثيراً في عام 2021 نتيجة للتعافي الذي شهدنه معظم اقتصاديات مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الا أن المعدل أخد في الانخفاض خلال العام 2022 على المستوين العربي والعالمي.

بلغ إجمالي إنتاج محاصيل الحبوب في المنطقة العربية في عام 2022 حوالي (49.5) مليون طن ، حيث تناقص بنحو (9.1 %)مقارنة بالإنتاج السنوي للحبوب للعام 2021 ، واحتل محصول القمح نحو (38.3 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي في عام 2022، وساهم حجم إنتاجه بنحو (49.3 %) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي لعام 2022 حيث يتركز نحو (92 %) من إنتاج القمح في الوطن العربي في ست دول، تتصدرها مصر في عام 2022 وبالمقارنة مع متوسط الفترة 2018ـ2021م فقد تناقص إنتاج القمح في العام 2022بنحو (6.6 %) كما تناقص بنحو (12.1 %). مقارنه مع العام 2021م.

قدر إنتاج السكر الخام في المنطقة العربية بنحو (3.27) مليون طنٍ في عام 2022 با نخفاض طفيف عن إنتاج عام 2021، وذلك لا نخفاض المساحة المزروعة بالمحاصـــــــيل السكـــرية في عام 2022بنحو (0.4 %).تأثرت بعض الدول العربية ببعض الظروف الطبيعية غير الملائمة التي أثرت على أوضاع انتاج السلع الغذائية خلال عامي 2021 و 2022م،منها حالات تفشي بعض الآفات الحشرية والجراد الصحراوي والجفاف وقلة الهطول المطري، والتي أثرت سلباً على الإنتاج النباتي والحيواني.

شهد قطاع إنتاج اللحوم في المنطقة العربية استقراراً، حيث استقر إنتاج اللحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) في المنطقة العربية خلال عامي 2021 و2022في حدود (9.4) مليون طن تمثل منها اللحوم الحمراء (45 %) بينما تمثل لحوم الدواجن نحو (55 %). ، كما قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (27.36) مليون طنٍ عام 2022بمعدل ارتفاع طفيف بلغ نحو (0.3 %) عن إنتاج عام 2021 المقدر بنحو (27.28) مليون طنٍ، ، كما قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2022 بنحو (6.18) مليون طنٍ بمعدل تناقص بلغ نحو (0.7 ـ %) عن إنتاج عام 2021.

قيما يختص بمساهمة القطاع التجارى في توفر الغذاء في المنطقة العربية نجد أن الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية قد ارتفعت بنحو (6.33 %) في عام 2022م، حيث بلغت نحو (19.78) مليار دولار مقارنة بنحو (18.61) مليار دولار في عام 2021. و كذلك ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2021 و2022، بنحو (6.99 %) ، وفيما يتصل بمساهمة السلع الغذائية في قيمة كل من الصادرات والواردات نجد أن سلع الفاكهة والأسماك والخضر والألبان ومنتجاتها تتصدر قائمة السلع المصدرة عام 2022، بمساهمة إجمالية لتلك السلع مجتمعة بلغت نحو (71.0 %) من قيمة صادرات السلع الغذائية العربية ،أما الواردات من جملة السلع النباتية فتتركز في الحبوب والدقيق والزيوت النباتية والسكر بنحو (78.4 %) من القيمة الإجمالية للواردات العربية من السلع النباتية لعام 2022.

شكلت قيمة التجارة الزراعية البينية في السلع الغذائية الرئيسية نحو (17.0 %) و(17.1 %) من قيمة التجارة الزراعية العربية الكلية في عامي 2021 و2022 على الترتيب، حيث تتصدر الألبان ومنتجاتها قائمة التجارة العربية البينية للسلع الغذائية الرئيسية بنحو (33.08 %) من إجمالي قيمة التجارة البينية العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الفاكهة بنحو (14.38 %) والخضر بنحو (5.7 %) والزيوت النباتية بنحو (5.1 %) والحيوانات الحية بنحو (3.4 %)، والأسماك بنحو (3.2 %).

قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2022 ممثلاً بأربع عشرة دولةً بنحو (55.6) درجةٍ، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (57.0) درجةٍ، ويتضح من التقرير تراجع المؤشر بين عامي 2021و2022على المستويين الدولي والعربي وعلى المستويات القطرية في الوطن العربي تراوحت قيمة المؤشر بين (26.9) درجة و(26.6) درجة و (48.2) درجة في اليمن وسوريا والسودان على الترتيب، وبين (42.9) درجةٍ و(54.1) درجةٍ (59.8) درجةٍ في المغرب وتونس والأردن وسلطنة عمان والجزائر ومصر على الترتيب. بينما تراوحت قيمة المؤشر بين (60.1) درجةٍ و(74.4) درجة في باقي الدول العربية الموضحة بالجدول وهي (البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر).

يوضح التقرير أن معدل النمو والسنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالباً في 2019و2020 ، ثم تحسن ليبلغ نحو (1.9 %) في عام 2021، و تحسن كثيراً ليبلغ (4.1) قى العام 2022 متجاوزاً المعدل العالمي نتيجةً للتحسن في عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2021 و2022 مما يوضح ارتباط الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية بصورة كبيرة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية.

شهدت قيمة فجوة السلع الرئيسية انخفاضا طفيفاً من نحو (37.9) مليار دولار في عام 2021 إلى (36.2) مليار دولار في عام 2022، ويعود ذلك بصفة رئيسية لانخفاض الطلب لارتفاع الأسعار الذي شهدته العديد من السلع الغذائية الرئيسية بسبب الحروب ، كما أوضح التقرير أن الحبوب و اللحوم و الزيوت النباتية ما زالت هي سلع العجز و التي تساهم بنسبة عالية في قيمة الفجوة الغذائية في العام2022، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية عن طريق التوسع الرأسي في إنتاجها في القطاعين المروي والمطري، وتحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم ، كما شهد معدل الاكتفاء الذاتي العام من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2022م انخفاضا طفيفا اذ قدر بنحو (62.5 %)مقارنةً بنحو (62.9 %) في العام 2021 م. وتراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2022 في حدودها القصوى بين (108 %) و (96 %) لسلع الفاكهة والخضر والأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين(69 %) و(48 %)لسلع البيض، والألبان، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن. وتراوحت المعدلات في حدودهـــا الدنيا بين (38.63%)و (34.36 %) لسلع الحبوب والسكر و البقوليات والزيوت النباتية.

1

المتغيرات المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي

الجزء الأول

المتغيرات المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي

يرتبط الأمن الغذائي العربي بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مختلف محاوره بالدول العربية. تشمل تلك المتغيرات المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، سواءً على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي.

1ـ 1 التطورات في بيئة التجارة الدولية:

التطورات في بيئة التجارة الدولية من أهم التطورات التي لها تأثير مباشر على حالة الأمن الغذائي في الدول العربية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية وهي (توفر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقرار الإمدادات منه) ،

حيث تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الحالي لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير مواتٍ لظروف الأمن الغذائي في الدول العربية. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات نمو التجارة العالمية، وتأخر التعافي من آثار وباء كورونا ، والممارسات التجارية غير الملائمة للعديد من الدول الرئيسية المنتجة لسلع الحبوب والزيوت النباتية والأسمدة والطاقة، مما يحد من مقدرات الدول العربية لمقابلة احتياجاتها الغذائية من السلع ومدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الوطن العربي.

ومن التطورات الأخرى التي كان لها تأثير مباشر على حالة الأمن الغذائي العربي النزاعات والحروب بالدول المصدرة لسلع الغذاء و المدخلات التي تستوردها الدول العربية ، مثل حرب روسيا وأوكرانيا، التي أدت إلى تقلب وعدم استقرار أسعار السلع الغذائية العالمية في أجزاء كثيرة من العالم،مما ادى إلى تباطؤ كبير في التجارة الدولية، مع نمو سلبي في كل من الواردات والصادرات. وكما هو موضح بالجدول (1ـ1)، والشكل (1ـ1) فإن معدل النمو السنوي للتجارة كان سالباً في معظم سنوات الفترة 2015ـ2020، ولكنه تحسن كثيراً في عام 2021 نتيجة للتعافي الذي شهدته معظم مقتصدات مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يلاحظ أن المعدل أخذ في الانخفاض خلال العام 2022على المستوين العربي والعالمي.

وفي ضوء هذه الظروف غير المواتية التي تشهدها بيئة التجارة الدولية، ازدادت التوقعات السلبية حول مستقبل أداء الاقتصاد العالمي. وتشير توقعات البنك الدولي ان نمو منطقه الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بنحو 3 % في عام 2023ونحو3.1 % في عام 2024 اقل بكثير من معدل النمو الذي بلغ 5.8 % في عام2022، بمعنى ان متوسط معدل النمو في المنطقة يُخفي وراءه اختلافات صارخة فيما بين البلدان، ففي دول الخليج من المتوقع ان يتراجع معدل النمو من 7.3 % في 2022 الى 3,2 %في عام 2023، مدفوعا بالهبوط المتوقع في أسعار النفط من مستوياتها المرتفعة التي بلغتها في عام 2022.ومن المتوقع ان يتراجع معدل النمو في البلدان النامية إلى2,2 % في عام 2023مقارنةً بمعدل نموها البالغ 3,9 % في عام 2022، كما أنه من المتوقع ان تنمو البلدان النامية المستوردة للنفط بمعدل3.6 % في عام 2023و 3.7 % في عام 2024 .

جدول (1ـ1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2016ـ2022) (%)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الوطن العربي							
نمو الصادرات	ـ16.41	25.26	19.82	ـ7.36	ـ17.51	41.95	ـ3.63
نمو الواردات	ـ12.44	6.88	4.97	ـ0.57	ـ10.94	25.23	ـ23.57
العالم							
نمو الصادرات	ـ3.01	10.30	10.09	ـ3.00	ـ6.66	26.50	8.46
نمو الواردات	ـ2.98	10.67	10.57	ـ2.93	ـ7.24	26.68	9.36

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني 2022).
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل (1ـ1): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2016ـ2022) (%)

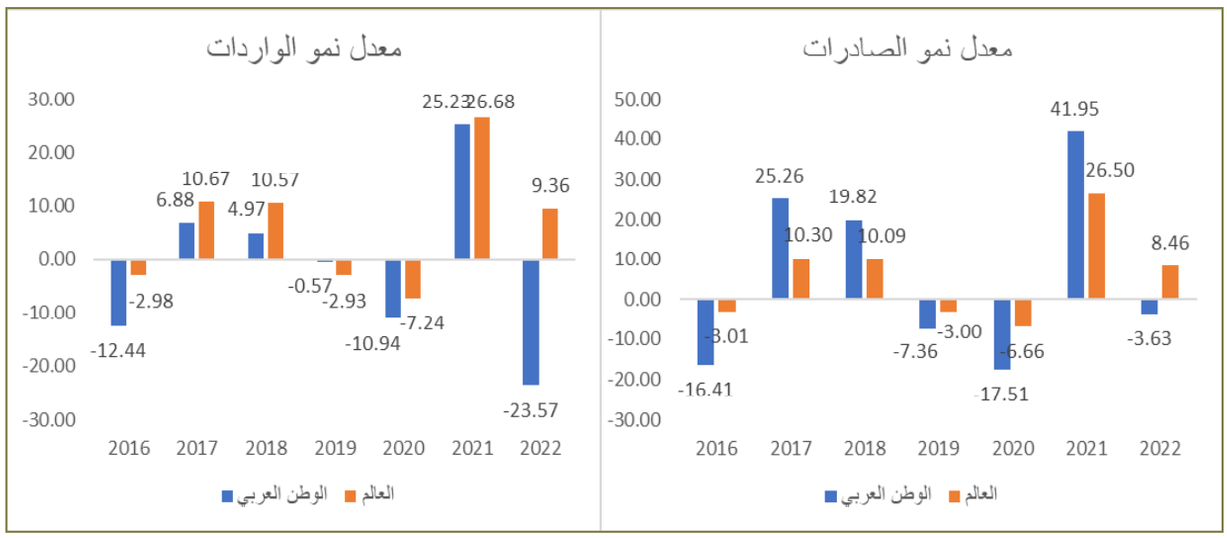

ويعتبر تطوير التجارة البينية من أهم المجالات التي تتبناها الدول العربية لمجابهة المتغيرات المعاصرة في بيئة التجارة الدولية،إذ تعتبر الدول العربية مستوردة صافية للغذاء وتعتمد بشكل كبير على أسواق الأغذية الزراعية العالمية. استحوذت المنطقة العربية على نحو7.6 % من إجمالي الواردات الزراعية في العالم في العام 2020، وتعد بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم. ففيما بين عامي 2010 و2020 كانت الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية أكبر مستوردي الحبوب في المنطقة.

وكما هو معلوم فان هنالك عدداً من العوامل التي تؤثر يصوره مباشرة او غير مباشرة على محاور الامن الغذائي عبر التجارة، منها على سبيل المثال الإنتاج و الأسعار و المنافسة و البنية التحتية التي تؤثر مباشرة على تجارة السلع الغذائية، من ثم توفر الغذاء. بالإضافة الى عوامل أخرى غير مباشرة منها سلامة الغذاء ومعدل الأجور، كما يوضح الشكل 1ـ2.

شكل (2-1): المتغيرات الاقتصادية والتجارية ذات الأثر على الامن الغذائي

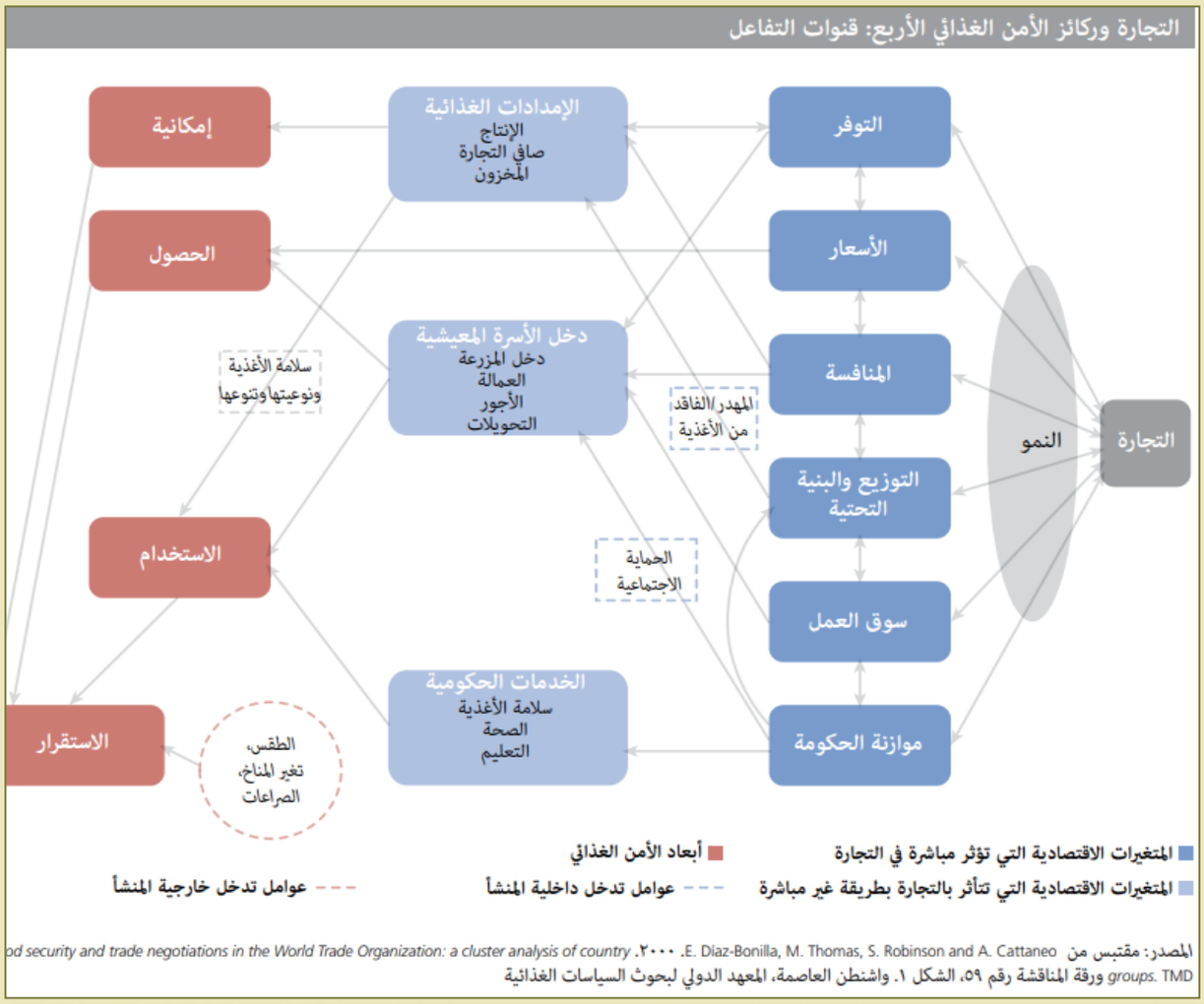

المصدر: مقتبس من E. Díaz-Bonilla, M. Thomas, S. Robinson and A. Cattaneo. ٢٠٠٠. *Food security and trade negotiations in the World Trade Organization: a cluster analysis of country groups*. TMD ورقة المناقشة رقم ٥٩، الشكل ١. واشنطن العاصمة، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

2.1 تغير المناخ:

تعتبر المنطقة العربية بحكم طبيعتيها الجغرافية من أكثر مناطق العام جفافاً، وبها مساحات واسعة من الأراضي المتصحرة والأراضي المهددة بالتصحر، وتشكل فيها ندرة المياه محدداً أساسياً للإنتاج الزراعي والغذائي. ويضيف تغير المناخ المزيد من التحديات إلى الموارد الطبيعية المحدودة في المنطقة العربية. ويمكن أن تؤثر الظروف الطبيعية غير الملائمة الناتجة عن تغير المناخ سلباً على توفير الغذاء الآمن في الوطن العربي، لأنها تشكل تحديات خطيرة للزراعة وإنتاج الغذاء، وتؤثر على أسعار الغذاء والعمالة.

وللتغيرات المناخية أبعاد وآثار متعددة في جوانبها البيئية والاقتصادية وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. تشمل هذه المخاطر انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للحاصلات مع ارتفاع درجات الحرارة والبخر، وتدهور خصوبة الأراضي، وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، بجانب التأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي.

وبالنسبة للدول العربية التي تعاني بالفعل من نقص المياه، تتزايد الآثار السلبية التي يتسبب فيها تغيّر المناخ على الإنتاج الزراعي عبر تناقص إمدادات المياه، وزيادة تكرار الظواهر الشديدة مثل الفيضانات والعواصف الشديدة، والإجهاد الحراري، وزيادة انتشار الآفات والأمراض.

وتصبح أنشطة التكيف أكثر صعوبةً وتكلفةً بصورة مطردة فوق نقطة معينة من الاحترار - لاسيما عندما تتجاوز الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية درجتين مئويتين.

وللتغيرات المناخية آثاراً سالبة على كافة محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد حدة آثارها السلبية بمرور الزمن، وأنها ستؤثر على مختلف الدول والأقاليم بعد عام 2030. كما يتوقع أن تكون الفئات الأكثر اعتماداً في معيشتهم ودخولهم على الزراعة، وبخاصة صغار المنتجين في الدول النامية، هي الأكثر تعرضاً لهذه الآثار السلبية.

وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه إذا لم تُتخذ الآن التدخلات التي تجعل الزراعة أكثر استدامةً، وأكثر مرونة إنتاجياً، فإن آثار التغيرات المناخية سوف تؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء في الدول والأقاليم التي تعاني فعلياً من قصور في الأمن الغذائي. ويرتكز ذلك على ما تتسم به المنطقة العربية من ندرة في الموارد الزراعية وانخفاض إنتاجيتها وبخاصة المياه. فنصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة يعادل نحو (10 %) من المتوسط العالمي. ويتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.

وقد أدى التغير المناخي إلى تفاقم شح المياه في العالم العربي، والذي يرجح أن يتواصل خلال السنوات القادمة، كما يتوقع أن يرتفع معدل الحرارة في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات سالبة على الإنتاج الزراعي.

وبصفة عامة يمكن أن يؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر سلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية. ويمكن إيجاز آثار تغير المناخ السلبية على الأمن الغذائي في الشكل (3-1).

الشكل (3-1): آثار تغير المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	❖ انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب: ➢ تدهور الأراضي. ➢ نقص المياه العذبة وقلة الهطول المطري. ➢ انخفاض الإنتاجيةالنباتية. ➢ أضرار الآفات والأمراض النباتية. ❖ انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب: ➢ زيادة انتشار الأمراض، وتدهور المياه. ➢ تدهور قاعدة الموارد العلفية.
الحصول علىالغذاء:	❖ زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وبالتالي التعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية. ❖ انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم مستويات دخول الأفراد.
الاستفادة من الغذاء:	❖ تدني جودة الأغذية وسلامتها وتفشي الأمراض (ازدياد معدلات نمو الميكروبات مع ارتفاع درجات الحرارة). ❖ تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون. ❖ زيادة تلوث المياه المستخدمة للري. ❖ زيادة انتشار الأمراض (المنقولة بالمياه والنواقل الحيوانية). ❖ تدني الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة.

3-1 خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي:

تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي في عددٍ من الدول العربية تأثيراً كبيراً من جراء الاضطرابات والنزاعات الداخلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محلياً وصعوبات في تمويل وإتاحة السلع المستوردة. فالصراعات التي تحدث في المنطقة العربية منذ عدة سنوات تساهم بدرجة كبيرة في تدهور أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ولاسيما في الدول التي تشهد حالات عدم الاستقرار والاضطرابات والنزوح، والدول التي ترتفع فيها في الوقت الحالي نسب السكان ناقصي التغذية، والسكان الذين يحتاجون للمساعدات الغذائية، هذا إلى جانب تدهور المنشآت الإنتاجية والنزوح عن الأراضي الزراعية.

وإلى جانب آثار الاضطرابات التي تحدث في بعض دول المنطقة العربية، هناك مخاطر الأزمات الخارجية التي أثبتت أضرارها الحادة على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية التي يتسبب استمرارها في تعطيل سلاسل التوريد وتؤثر بشكل أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة العالمية، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره. إذ يعد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم. فقبل الأزمة، كانت هاتين الدولتين تستحوذان على 30 % و20 % من صادرات القمح والذرة العالمية علىالتوالي. كما تستحوذ البلدان على ما يقرب من 80 % من صادرات العالم من منتجات بذور زهرة الشمس. علاوة على ذلك، يُعد الاتحاد الروسي من أهم مصدري لأسمدة المُصنعة من(النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور)، وتعتمد العديد من البلدان العربية اعتماداً كبيرا على استيراد المواد الغذائية والاسمدة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا،

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تستورد من خارج الوطن العربي نحو (57 %) من احتياجاتها من القمح، و نحو (66 %) من احتياجاتها من الذرة الشامية، و(65 %) من احتياجاتها من السكر.

ومما لا شك فيه فإن مثل هذه الأزمة تشكل تهديداً على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، إذ تعتبر روسيا هي المُصدر الأول للقمح في العالم، وأوكرانيا الخامسة عالمياً، حيث ساهمت الدولتان بنحو (13.1 %) و(8.5 %) من صادرات القمح العالمية في عام 2021.

وتوفر أوكرانيا نحو (8 %) من واردات الدول العربية من الحبوب، و نحو (6 %) من وارداتها من القمح، و نحو (10 %) من وارداتها من الزيوت النباتية. بينما توفر روسيا نحو (40.16 %) من واردات الدول العربية من الحبوب، و نحو (13 %) من وارداتها من القمح، و نحو (4.06 %) من وارداتها من الزيوت النباتية، كما هو موضح بالجدول (1-2).

وعلى الرغم من أن حكومات البلدان العربية قد حاولت التخفيف من وطأة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الغذائية، إلا أنها لم تتمكن من منع التضخم الحاصل في أسعار هذه المواد .وكنتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بدرجات متفاوتة وزاد معها الإنفاق الحكومي على نظم دعم أسعار المواد الغذائية والتخفيف من أثر الأزمة. وقد نفذت بلدان المنطقة مجموعة واسعة من التدابير لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية، مثل دعم الزراعة المحلية وتوسيع مساحة محصول القمح لزيادة الاكتفاء الذاتي (مصر)، وزيادة الأسعار المرجعية لشراء الإنتاج المحلي (الجزائر، تونس، العراق)، وتحفيز تخزين القمح (المغرب)، ودعم أسعار المياه المستخدمة في الري (الجزائر)، وتوفير الأعلاف الحيوانية بأسعار مخفضة لتعويض الارتفاع الحاصل في أسعارها (المغرب). بالإضافة إلى ذلك، عمدت العديد من البلدان في المنطقة إلى زيادة الإعانات المالية للفئات الضعيفة.

ومن أهم التدخلات اللازمة في هذا الصدد للحد من المخاطر المتعلقة بالاعتماد الكبير للدول العربية على واردات الغذاء تعزيز مقدرات الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، سواءً بالاستغلال التكاملي للموارد العربية أو عن طريق التدخلات الإنمائية الأخرى مثل دعم صغار المنتجين لتبني أنظمة أكثر إنتاجية، واستدامة التي تعزز من الصمود أمام موجات الجفاف والفيضانات والمخاطر الأخرى. وفي المدى القصير تعتبر تدابير الحماية الاجتماعية - مثل شبكات الأمان وبرامج المعونة الغذائية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً - أساسية بتوفيرها غذاءً ميسور التكلفة وبخاصة في حالات الطوارئ. وعلى المديين المتوسط والطويل هناك ضرورة لتعظيم قدرات الدول العربية الذاتية في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي لتوفير منتجاتها الغذائية، فضلاً عن تعزيز أرصدة مخزوناتها الاحتياطية والإستراتيجية على المستويات القطرية والإقليمية بالوطن العربي.

جدول (1-2): مساهمة الدول غير العربية في قيمة واردات الوطن العربيمن بعض السلع الغذائية عام 2022 (%)

جملة محاصيل الحبوب		القمح		الزيوت النباتية		الألبان		اللحوم الحمراء		السكر	
الهند	10.79	فرنسا	19.63	تركيا	33.90	نيوزيلندا	21.64	الهند	30.23	الهند	42.77
الأرجنتين	8.08	روسيا	12.85	أوكرانيا	10.05	هولندا	9.07	البرازيل	21.57	البرازيل	35.88
فرنسا	5.85	رومانيا	10.57	أسبانيا	9.65	فرنسا	6.16	أستراليا	16.12	تركيا	3.11
البرازيل	2.89	تركيا	7.67	الأرجنتين	7.65	ألمانيا	5.44	باكستان	7.46	الصين	1.45
أستراليا	2.34	أستراليا	6.91	البرازيل	4.77	الأرجنتين	4.65	أمريكا	4.12	دول اخرى	16.79
رومانيا	2.98	كندا	6.34	روسيا	4.02	بولندا	4.35	نيوزيلندا	3.35		
روسيا	16.40	أوكرانيا	5.88	أمريكا	4.00	تركيا	4.18	جنوب إفريقيا	2.74		
تركيا	3.00	بلغاريا	5.36	إيطاليا	3.33	الدنمارك	3.89	كينيا	1.98		
أوكرانيا	7.87	الأرجنتين	4.52	إندونيسيا	3.18	أيرلندا	3.88	أثيوبيا	1.90		
أمريكا	5.96	الهند	3.81	بلغاريا	2.86	أمريكا	3.55	أسبانيا	1.41		
كندا	2.62	أمريكا	3.02	دول اخرى	16.58	دول اخرى	33.18	دول اخرى	9.11		
دول اخرى	31.22	دول اخرى	13.44		86.56						

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي القطرية 2022، وTrademap 2022

1-4 التقلبات في الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية:

شهد العالم ارتفاعا مستمرا في اسعار السلع الغذائية الرئيسية. فقد ارتفعت اسعار الغذاء ارتفاعا حادا في عام 2022،بل واكثر حده خلال الربع الرابع من العام الماضي، حيث وصلت الاسعار الى أرقام قياسيه. ووفقا لمنظمه الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء قد ارتفع في المتوسط بين عامي 2021 و 2022 بنحو 178 %، وبنحو 12 % بين عامي 2020 و 2021. وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي لفتره الشهور الثلاثة الاولى من العام 2022 بنحو 130 % مقارنه بفتره الشهور الثلاثة الأولى من عام 2021. وقد قدرت نسبة الزيادة في الأسعار خلال الربع الرابع من العام2022 بنحو 140 %.

وتعتبر الدول العربية في معظمها دولاً مستوردة للغذاء، حيث تعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية، لذافإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثاراً عميقة على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط والطويل، لاسيما في ظل التوقعات بزيادة شح المياه وتدني الإنتاجية. ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأسعار العالمية لسلع الغذاء عوامل العرض والطلب، والتطورات في أسعار صرف العملات وتكاليف النقل والنمو الاقتصادي، والمتغيرات الطبيعية، والجيوسياسية.

ووفقاً للبنك الدولي قد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من 135 مليون شخصاً في عام 2019 إلى 345 مليوناً في 82 بلداً في عام2022،خاصة وأن الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية تزايدت بنسب غير مسبوقة بين عامي 2020و2022، الشكل (1-4).

ومن أهم السلع الغذائية للدول العربية المُعرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر، حيث تعتمد المنطقة العربية على الأسواق العالمية لتلبية معظم الطلب الاستهلاكي على هذه السلع. وفيما يلي استعراض لتطورات العرض والطلب على سلع الحبوب والسكر المتمثلة في تطورات الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى تطورات الأسعار والتقلبات والتوقعات المستقبلية بناءً على توقعات المنظمة، وتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة لعام 2022 مقارنة بعام 2020، الجدول (1-3). ويتضح من بيانات الجدول أنه في حالة استمرار معدلات نمو إنتاج الحبوب والسكر في الوطن العربي على هي عليه في الوقت الراهن، فإن حجم إنتاجها الكلي سوف يعادل فقط نحو (43.%) و(35 %) من كميات استهلاك السلعتين على الترتيب.

ومما لا شك فيه فان التغير في اسعار المنتجات من العوامل المهمة التي تؤدي الى اعاده توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة الاسعار،غيرأن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللازمة التي تحدد كيفية الاستجابة لزيادة اسعار السلع الغذائية بهدف الحد من اثارها على المواطن في الدول العربية وتمكينه من الحصول عليها.ويشمل ذلك استجابة صغار المنتجين الذين يمثلون السواد الاعظم من المنتجين بالدول العربية، بجانب استجابة القطاع الخاص واصحاب المشروعات الزراعية الكبيرة، والتوجه نحو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، والاتجاه نحو تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية لدى صغار المنتجين.

ولابد من الإشارة الى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الأسر العربية على الادخار، وبالتالي على تحسين اوضاعها المعيشية ، والقيام بمشروعات مدرة للدخل، خاصةً في المناطق الريفية.

جدول (1-3): إنتاج واستهلاك سلع الحبوب والسكر المكرر في الوطن العربي والعالم خلال العام 2022 وتوقعات العام 2030

	الوطن العربي					العالم				
	الإنتاج (مليون طن)		الاستهلاك (مليون طن)		معدل تغطية الإنتاج للاستهلاك (%)	الإنتاج (مليون طن)		الاستهلاك (مليون طن)		معدل تغطية الإنتاج للاستهلاك (%)
السلع	2022	2030	2022	2030	2030	2022	2030	2022	2030	2030
مجموعة الحبوب	48.68	75.5	137.75	173.2	43.5	2745.5	3112.9	2761.3	3000	13.8
السكر	3.76	4.4	15.05	12.6	35	177.27	189	176	186	101,6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

شكل (1-4): تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2020- 2022)

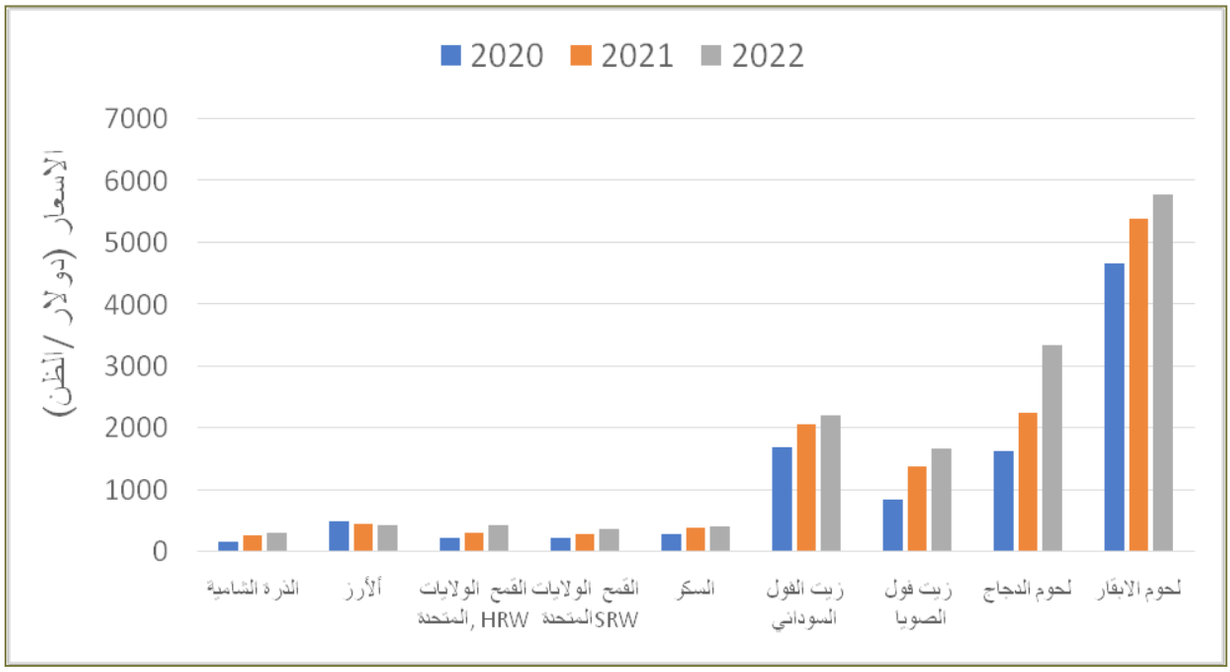

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2023 .

1- 5 الأسعار العالمية لمحاصيل الحبوب:

شهدت أسعار الحبوب استقراراً نسبياً على مدى السنوات السبع الماضية، لكنها ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 2021 و2022، وبخاصة في نهاية عام 2021، حيث ارتفعت بشكل حاد واستمرت في الارتفاع خلال عام 2022. وتعتبر زيادة واردات الصين من الذرة الشامية السبب الرئيسي لهذا الارتفاع. وقد ساهم ارتفاع أسعار الحبوب في ارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في العديد من الدول المستوردة.

وقد بلغ السعر العالمي للقمح مقاساً بسعر القمح الأمريكي (الشتوي الأحمر القاسي رقم 2) (فوب) نحو (430) دولاراً أمريكياً للطن في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014،وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها تجارة القمح في سياق الحرب الروسية الأكرانية في عام 2022.

وبلغ متوسط السعر العالمي للذرة الشامية، وفق المعيار الذرة الأمريكية رقم 2 الأصفر (فوب) نحو (328.7) دولاراً أمريكياً للطن في عام 2022، وهو يمثل أعلى مستوى للسعر خلال ست سنوات، كما بلغ سعر الأرز (بانكوك، فوب) نحو (436) دولاراً للطن في عام 2022، وهو أعلى مستوى لأسعاره منذ عام 2013. ويتوقع أن ينخفض السعر إلى (476) دولاراً للطن في عام 2023، ثم يرتفع إلى (492) دولاراً للطن بحلول عام 2030.

كما أنه من المتوقع أن يزداد الاستهلاك العالمي للقمح بنسبة (12%) بحلول عام2030،وأن يزداد الاستهلاك العالمي للأرز بمعدل (0.9%) سنوياً خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بنحو (1.1%) سنوياً في العقد الماضي. وتمثل الدول الآسيوية (65%) من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك العالمي للأرز. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات السكانية. ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للذرة بنحو(25%) في السنوات العشر القادمة، من(1.144) مليار طن في عام 2021 إلى (1.430) مليار طن في عام 2030.

جدول (1 ـ 4): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 ـ 2022 (دولار/طن)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة 2015ـ 2021	التغير بين عامي 2021و2022 (%)	التغير بين متوسط الفترة 2015ـ 2021 وعام 2022 (%)
لحوم البقر، CIF (دولار/ طن)	4550	4060	4380	4190	4760	4660	5380	5700	4568.6	5.95	24.765
الأرز، FOB (دولار / طن)	386	396.2	398.9	420.7	418	496.8	458.3	436	425.0	ـ4.87	2.592
سمك السلمون الطازج (دولار/ طن)	5320	7170	7420	7540	6940	6110	6860	8400	6765.7	22.45	24.155
سكر متوسط FOB (دولار/ طن)	302.2	406.4	360.2	282.4	286.7	288.9	397.4	396	332.0	ـ0.35	19.267
القمح FOB (دولار / طن)	232.3	196.4	211.8	241.1	219.8	239.4	315.8	430	236.7	36.16	81.697
زيت الفول السوداني، CIF (دولار/ طن)	1378	1380.6	1460.8	1446	1407.4	1970.7	2289.6	2202.5	1619.0	ـ3.80	36.040
زيت فول الصويا (دولار/ طن)	755.6	815	850.4	789.1	765.4	837.5	1375	1666.7	884.0	21.21	88.541
زيت زهرة الشمس FOB (دولار/ طن)	888.5	867.3	817.9	814.4	965	1432.4	1746.1	1650.8	1075.9	ـ5.46	53.428

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و صندوق النقد الدولي

2

تطورات محاور الأمن الغذائي العربي

الجزء الثاني

تطورات محاور الأمن الغذائي العربي

يختص هذا الجزء من التقرير باستعراض تطورات أوضاع الأمن الغذائي العربي بين عامي 2021 و2022،متمثلة في نتائج رصد وتحليل التطورات في محاور الأمن الغذائي الرئيسية ذات العلاقة بإتاحة الغذاء وإمكانية الحصول عليه والاستفادة منه،واستقرار تلك المحاور.

2ـ1 إتاحة الغذاء

2ـ1ـ1 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي:

تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها، سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. وتشكل الأسماك، والخضر والفاكهة، والمنتجات الحيوانية أهم السلع الغذائية التي يتمتع الوطن العربي بمزايا نسبية في إنتاجها، بينما تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاتها من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.

2ـ1ـ1ـ1 المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغت المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (54.7 %) من جملة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالدول العربية في عام 2022، تليها مساحة محاصيل البذور الزيتية بنحو (23.2 %). ومساحة محاصيل الفاكهة بنحو (7.7 %)، ومحاصيل الخضر بنحو (4.9 %)، بينما بلغت مساحة بقية المحاصيل نحو (6.4 %) من المساحة المزروعة، (جدول 2ـ1). وتلاحظ الزيادة المقدرة في مساحات البذور الزيتية والحبوب في عام 2022، وذلك لأهمية هذه المحاصيل الحقلية التي تمثل سلع العجز في الأمن الغذائي العربي،ولما تتصف به من تدني إنتاجيتها وتأثرها بتقلبات المناخ، خاصة تذبذب معدلات الهطول المطري في نظمها المزرعية البعلية. وفيما عدا محصولي الأرز والذرة الشامية،والتي تنتج في القطاع المروى، شهدت محاصيل الحبوب انخفاضات في المساحة خلال العام 2022 مقارنةً بالعام 2021بمعدل نقصان قدر بنحو (8 %)، وتناقصاً بنحو (3.5 %) في العام 2022م مقارنةً بمتوسط المساحات خلال الفترة 2016ـ2021م.

كما شهدت المساحات المزروعة بمحاصيل الدرنات والبقوليات تناقصاً ملحوظا ً مقارنةً بمتوسط المساحات خلال الفترة 2016ـ2021 بلغ نحو (15.6 %) للدرنات و(13.4 %) للبقوليات، بينما شهدت مساحات محاصيل الخضر والفاكهة وقصب السكر تراجعاً في العام 2022م مقارنةً بمتوسط الفترة 2016ـ2021م. كما يوضح الجدول (2ـ1).

2ـ1ـ1ـ2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية:

تُعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء فيما يخص المساحات التي تستغلها، أو فيما يخص المساهمة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية.وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2022 نحو (49.5) مليون طن، وبمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب للعام 2022 يتضح أنه قد تناقص عن إنتاج عام 2021 بنحو (9.1 %)، وتناقص عن متوسط إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2016ـ2021 بنحو 9.9 %، (جدول2ـ2).

جدول (2ـ 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار) 2016ـ2022

المحصول	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين عام 2021 ومتوسط الفترة 2016ـ2021 (%)	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الحبوب	32474	31780	29803.42	30388.88	29301.32	26749.86	27683.89	ـ8.0	3.5
القمح	9348	10278	9839.125	10971.93	10868.92	10079.45	10605	3.7	5.2
الأرز	692	703	523.982	1048.06	763.954	688.973	784.6105	6.5	13.9
الشعير	4742	5549	4979.559	5528.08	5995.921	3808.362	4292	ـ15.9	12.7
الذرة الشامية	1683	1370	1608.013	1447.809	1896.711	1460.604	1363.284	ـ13.6	ـ6.7
الذرة الرفيعة والدخن	16009	13880	12852.75	11393	9775.813	10712.48	10639	ـ14.5	ـ0.7
الدرنات	610	626	726.534	741.716	741.911	808.477	819.6892	15.6	1.4
البقوليات	1437	1436	1529.653	1678.93	2061.179	1569.015	1834.778	13.4	16.9
البذور الزيتية والزيتون	9505	9369	11817	13004	15300	13637.43	14200.74	17.3	4.1
الخضروات	2879	2816	2624.69	2611.046	2465.836	2040.951	1961.524	ـ23.8	ـ3.9
الفاكهة	4063	4686	4533.653	4011.883	3240.437	3673.641	3634.343	ـ9.9	ـ1.1
المحاصيل السكرية	543	536	494.888	521.498	551.806	460.081	484.0221	ـ6.5	5.2
قصب السكر	236	243	226.762	235.48	223.384	217.305	215.9613	ـ6.2	ـ0.6
الشمندر	306	294	268.126	286.018	328.422	242.776	268.0608	ـ6.8	10.4

(*) تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

شكل (2ـ1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)

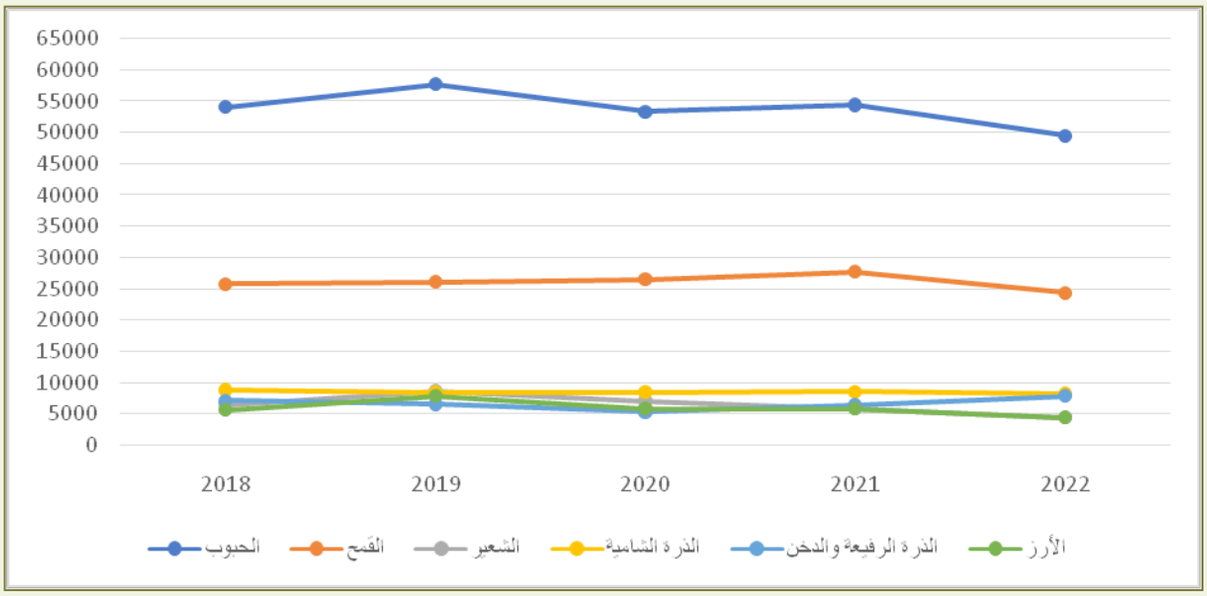

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج القمح:

يُعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب نظراً للنمط الاستهلاكي في المنطقة العربية، حيث يأتي دقيق القمح ومنتجاته في صدارة قائمة السلع الغذائية الاستهلاكية في الوطن العربي. وقد احتل محصول القمح نحو (38.3 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي في عام 2022، وساهم حجم إنتاجه بنحو (49.3%) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي لعام 2022، كما هو موضح في جدول (2ـ3) وشكل (2ـ1).

ويتركز نحو (92%) من إنتاج القمح في الوطن العربي في عام 2022في ست دولٍ، تتصدرها جمهورية مصر العربية بإنتاج قدر بنحو (9.8) مليون طنٍ، بمساهمة بلغت حوالي (40%) من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي، ثم الجزائر بحوالي (15%)، والعراق بنحو (12%)، والمغرب وسوريا وتونس بنسب (11%) و (8%) و (5%) على الترتيب، شكل (2ـ2). وبالمقارنة مع متوسط الفترة 2018ـ2021م فقد تناقص إنتاج القمح في العام 2022بنحو (6.6%)، كما تناقص بنحو (12.1%) مقارنه مع العام 2021م. وفيما يتصل بإنتاجية محصول القمح فقد بلغت إنتاجيته في مصر نحو (6.9) طنٍ للهكتار، وهي تعادل أكثر من ضعف متوسط الإنتاجية على المستويين العربي والعالمي.

جدول (2-2) إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2016 - 2022 (ألف طن)

السلع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة 2016-2021	التغير بين متوسط الفترة و2022 (%)	التغير بين عامي 2021و2022 (%)
الحبوب	49.71	55.10	54.09	57.77	53.36	54.46	49.49	54.96	-9.9	-9.1
الدرنات	14.92	15.35	16.64	17.17	18.73	18.09	18.58	16.6	12.0	1.5
السكر الخام	3.65	3.76	3.70	3.71	3.55	3.52	3.2798	3.6	-10.1	-6.8
البقوليات	1.23	1.49	1.72	1.74	1.80	1.93	1.85	1.6	14.1	-0.6
الخضر	53.86	50.43	49.68	54.82	51.64	52.05	48.88	50.9	-4.0	6.5
الفاكهة	35.92	35.42	46.66	40.28	45.46	47.88	44.22	40.1	10.4	-3.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

جدول (2-3) إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طن)

المجموعة السلعية/ السلعة	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين متوسط الفترة 2018-2021 و عامي 2022 (%)	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الحبوب	54091.85	57771.85	53357.61	54456.67	49493.72	-9.9	-9.1
القمح	25772.35	26124.66	26517.22	27734.61	24381.0	-6.6	-12.1
الشعير	6499.928	8626.032	7064.429	5746.792	4397.0	-32.0	-23.5
الذرة الشامية	8849.358	8449.92	8488.549	8548.317	8176.691	-3.8	-4.3
الذرة الرفيعة والدخن	7102.803	6552.08	5250.115	6420.511	7856.0	18.4	22.4
الأرز	5594.818	7781.188	5832.967	5801.987	4411.127	-25.0	-24.0
حبوب اخرى	272.593	237.979	204.325	204.4447	241.8972	4.2	18.3
السمسم	1060.587	1318.048	1326.183	1229.852	1362.65	8.2	10.8
الفول السوداني	3190.011	3162.316	3173.419	2592.017	2583.721	-12.1	-0.3
فول الصويا	49.438	46.826	56.987	47.48986	51.26436	1.7	7.9
زهرة الشمس	164.946	163.34	164.642	168.8967	168.7447	1.6	-0.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

شكل (2ـ2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018ـ 2022(ألف طنٍ)

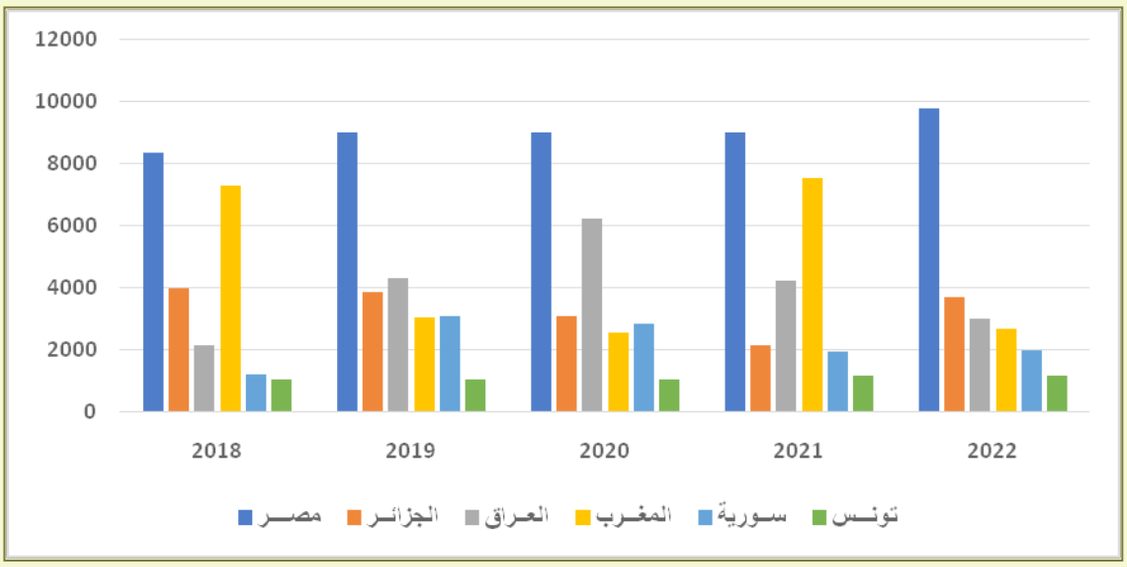

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الذرة الرفيعة والدخن:

يشغل محصولا الذرة الرفيعة والدخن نحو (38.4 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، في عام 2022 . وعلى الرغم من ذلك فإن كمية إنتاج هذين المحصولين تعادل فقط نحو (15.9 %) من إنتاج محاصيل الحبوب. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تدني إنتاجية محصول الذرة الرفيعة في قطاع الزراعة المطرية في السودان، وهو الدولة المنتجة الرئيسية للمحصول في الوطن العربي. وفي عام 2022 شهد إنتاج الذرة الرفيعة والدخن ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ حجم الإنتاج حوالي (7.9) مليون طن، وبزيادة بلغت (22.4 %) مقارنةً بإنتاج عام 2021، وترجع الزيادة بصفة رئيسية لتحسن معدلات هطول الأمطار في عام 2022 مقارنةً بالموسم السابق. وبالرغم من التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاع المطري في الدول المنتجة إلا أنه ونتيجةً للزيادة المطردة في المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن فقد شهد الإنتاج تزايداً في العام 2022مقارنةً بمتوسط الفترة 2016ـ2021م حيث بلغ نحو (18.4 %).

إنتاج الأرز:

يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الغذائية ذات الأهمية الكبيرة التي يتجه استهلاكها نحو التزايد في الدول العربية، وهو من المحاصيل التي تعتمد في زراعتها على نظام الزراعة المروية. وقد تراجعات المساحات المزروعة بمحصول الأرز، وذلك تبعاً لسياسة ترشيد استهلاك المياه، وبخاصة في مصر التي تعتبر الدولة الرئيسية المنتجة للأرز في المنطقة العربية. ويعادل إنتاج الأرز حوالي (8.9 %) من كمية إنتاج الحبوب في عام 2022على الرغم من أنه يشغل فقط نحو (2.8 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي. ويوضح شكل (2ـ3) أن إنتاج الأرز في المنطقة العربية، والذي يمثل نحو (1 %) من الإنتاج العالمي.وقد اتجه محصول الأرز نحو الانخفاض بين عامي 2021 و2022، بنحو (24ـ%)،وذلك لانخفاض إنتاجية المحصول في مصر في عام 2022،والتي قُدرت بحوالي (4.52) طنٍ للهكتار.

ويوضح الشكل (3ـ2) أن إنتاج الأرز يتركز بشكل أساسي في مصر التي تنتج حوالي (81.6 %) من إنتاج الأرز في المنطقة العربية، في حين تساهم موريتانيا والعراق بنحو (8.4 %) و(8.3 %) من إنتاج الأرز في الوطن العربي على الترتيب.

شكل (3ـ2): إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2018ـ2022 (ألف طنٍ)

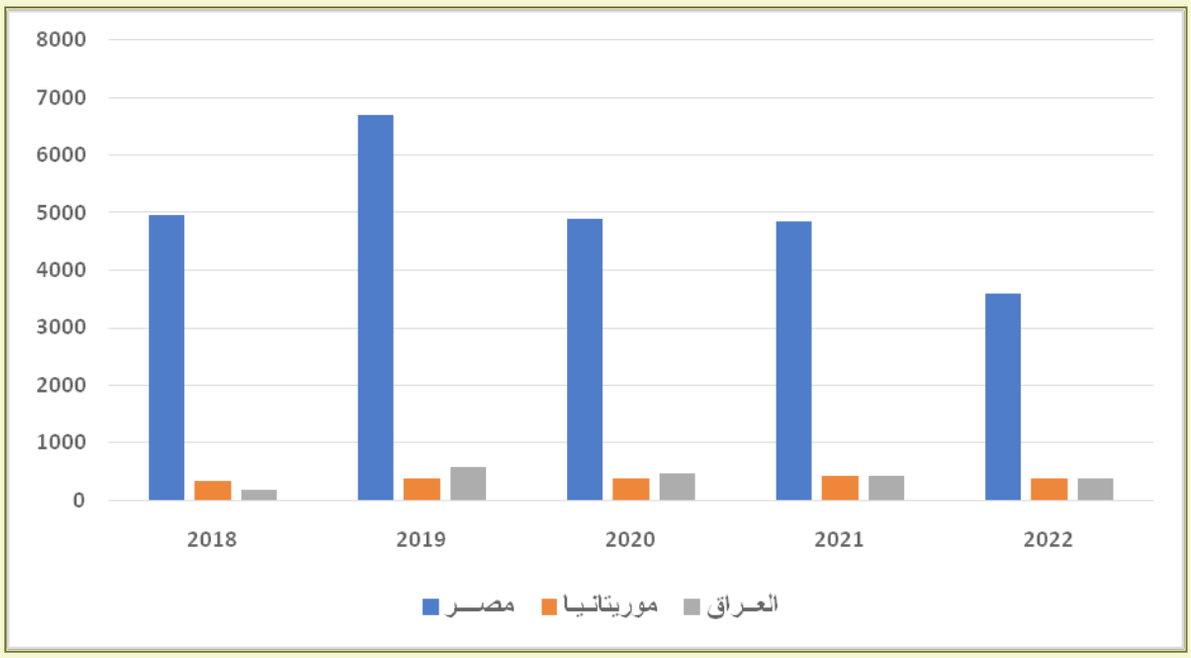

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الشعير:

يمثل الشعير أحد المحاصيل الغذائية المهمة في الوطن العربي كمحصول علفي، بالإضافة إلى بعض استخداماته الغذائية. وقد بلغ إنتاج الشعير من إجمالي كمية إنتاج الحبوب في عام 2022 نحو (4.4) مليون طنٍ، وحدث تناقص في الانتاج بلغ نحو (23.5ـ%) مقارنه بإنتاج العام السابق(الجدول 3ـ2).

وقد انخفضت إنتاجية الشعير في المنطقة العربية في العام 2022 مقارنة بالعام السابق 2021، اذ بلغت حوالي (1.02) طنٍ للهكتار، إلا أن معدل النمو السنوي لإنتاجيته خلال العشر سنوات الأخيرة يقدر بحوالي (4.5 %) مقارنةً بمعدل النمو لمتوسط الإنتاجية العالمية (0.8 %).

ومن حيث حجم الإنتاج تعتبر الجزائر وسوريا والمغرب وسوريا وتونس من أهم الدول العربية التي تنتج الشعير في الوطن العربي بنسبة إنتاج لتلك الدول مجتمعة في عام 2022 تقدر بحوالي (93.2 %) من جملة إنتاج الشعير في المنطقة العربية. وتساهم الجزائر بنحو (36.4 %) تليها كلٍ من سوريا المغرب وتونس بحوالي (15.9 %) و (15.9 %) و (15.4 %) و (9.5 %) على الترتيب، الشكل (4ـ2).

الشكل (2-4): إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال الفترة 2018- 2022(ألف طن)

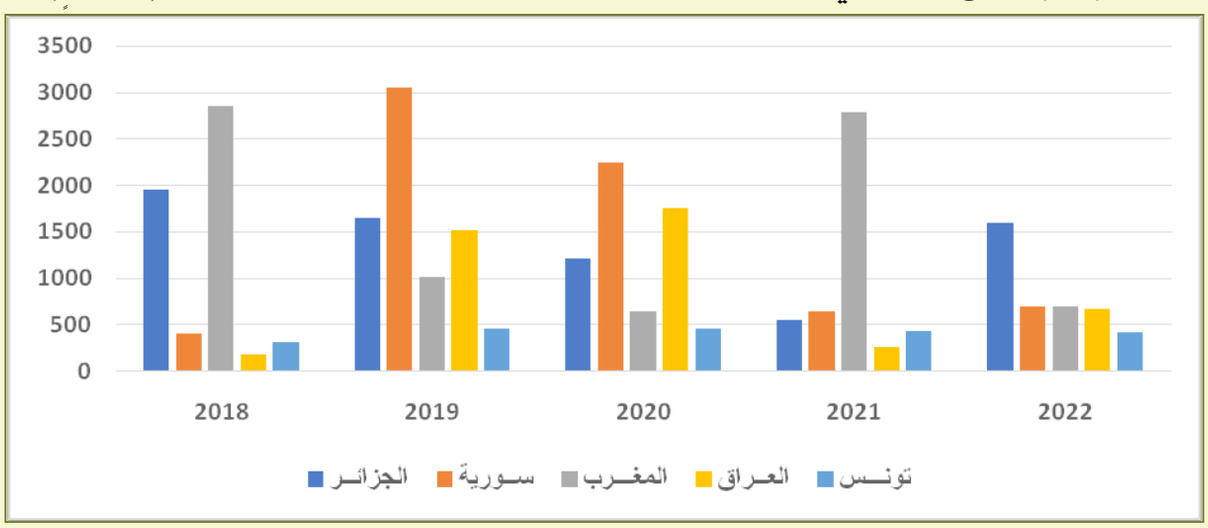

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

إنتاج الذرة الشامية:

تعتبر الذرة الشامية من محاصيل الحبوب التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها بالدول العربية، وهي تستخدم بصفة رئيسية كأعلاف للدواجن. وتلاحظ انخفاض في المسحة المزروعة خلال عامي 2022 و العام 2021. حيث بلغت مساحة المحصول في حدود (1.36) مليون هكتار في عام 2022، وبلغ الانتاج في حدود (8.2) مليون طن في عام 2022 وتلاحظ تدني الإنتاج بحوالي (6.7-%) مقارنة بعام 2021، وبحوالي (13.6-%)عن متوسط الإنتاج خلال الفترة 2016- 2021 (جدول 2-3).

ويتركز إنتاج الذرة الشامية في مصر بصفة رئيسية، إذ تنتج نحو (90.6 %) من إنتاج الذرة الشامية في الوطن العربي، بينما تساهم كل من العراق وسوريا بنحو (3.8%) و (1.7%). على الترتيب كما يوضح الشكل 2-5.

وقد بلغ متوسط إنتاجية المحصول حوالي (6.02) طن للهكتار في عام 2022. وخلال الفترة 2011 - 2021 تحسنت إنتاجية الذرة الشامية في الوطن العربي بمعدل نمو سنوي قدر بنحو (1.83 %) يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نظيره العالمي خلال نفس الفترة.

كل (2-5): إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية المنتجة الرئيسية له
خلال الفترة 2018-2022 (ألف طن)

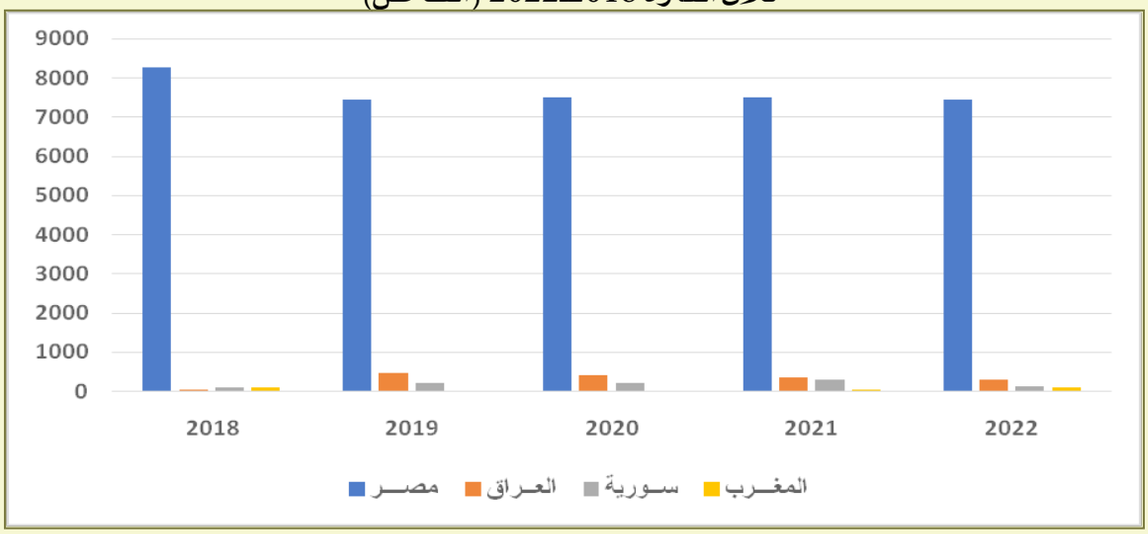

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة

إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

تتمثل المحاصيل السكرية في الوطن العربي بصفة رئيسية في قصب السكر والشمندر السكري. وهي من المحاصيل التي تنحصر زراعتها في دول محدودة من دول الوطن العربي، وهي مصر، والمغرب، والسودان وسوريا. وقد بلغ إنتاج السودان ومصر والمغرب حوالي (99 %) من جملة الإنتاج العربي من قصب السكر، بينما بلغ إنتاج سوريا ومصر والمغرب حوالي (98 %) من إنتاج المنطقة العربية من الشمندر السكري في العام 2022.

وتوضح بيانات الجدول (2ـ2) أن إنتاج السكر الخام في المنطقة العربية قد بلغ نحو (3.27) مليون طن في عام 2022 با نخفاض طفيف عن إنتاج عام 2021، وذلك لا نخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية في عام 2022بنحو (0.4 %).

إنتاج مجموعة البذور الزيتية والزيتون:

شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل البذور الزيتية والزيتون زيادة طفيفة في عام 2022،قدرت بنحو (4 %) عن المساحات للعام السابق2021،واحتلت المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة بعد مساحة محاصيل الحبوب بنسبة قدرت بنحو (23.2%) من جملة المساحات المزروعة.وتعتبر محاصيل السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا من أهم محاصيل البذور الزيتية. ويتركز إنتاج السمسم والفول السوداني، وزهرة الشمس في السودان.

وقد شهد انتاج كل من محصولي الفول السوداني وزهرة الشمس استقرارا نسبياً، اذ ا نخفض إنتاج الفول السوداني وزهرة الشمس في العام 2022 بحوالي (ـ 0.3 %) و (ـ0.1 %) على الترتيب مقارنةً بإنتاج العام 2021، بينما شهد انتاج كل من السمسم وفول الصويا ارتفاعاً ملحوظاً في العام2022 بلغ نحو (10.8% و (7.9 %) على الترتيب مقارنةً بإنتاج العام 2021.

إنتاج مجموعة الدرنات:

تمثل البطاطس أهم محاصيل الدرنات في الدول العربية بصفة عامة، حيث يشكل إنتاجها نحو (93 %) من جملة إنتاج الدرنات.وتشمل محاصيل الدرنات الأخرى في الدول العربية البطاطا الحلوة، والقلقاس، واليام، والكسافا. ويعتبر محصول البطاطس من المحاصيل الغذائية المهمة بالدول العربية، إذ يعتبر محصولاً تصديرياً لعددٍ من الدول العربية علاوة على أهميته الغذائية.

وقد ارتفعت المساحة الكلية المزروعة بالدرنات في المنطقة العربية في العام 2022 بنحو (8 %) مقارنة بعام 2021، حيث بلغت نحو (819) ألف هكتار، بينما بلغ الإنتاج الكلي من الدرنات في عام 2022 نحو 18.5 مليون طناً، مرتفعاً بنحو (1.5 %) عن إنتاج عام 2021، وبنحو(12 %) مقارنة مع متوسط الفترة 2016ـ 2021 .

إنتاج مجموعة البقوليات:

شهدت مساحة البقوليات ا نخفاض طفيفا خلال العامين 2021و2022، اذ ا نخفضت بنحو (0.6 %) يعتبر الفول والحمص والفاصوليا الجافة والعدس من أهم محاصيل البقوليات، وتساهم بأكثر من (60 %) من جملة إنتاج البقوليات. وقد أدى الا نخفاض في متوسط إنتاجية البقوليات في العام 2022، والذي قدر بنحو (ـ23 %) إلى تناقص إنتاج البقوليات بمعدل (ـ4.1 %)، من حوالي (1.93) مليون طنٍ في العام 2021 إلى حوالي (1.85) مليون طنٍ في العام2022، كما يوضح جدول (2ـ2).

إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة:

تنتشر زراعة الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية،وهي من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة، وتعتمد عليها الكثير من الدول العربية كسلع تصديرية، هذا بالإضافة إلى أهميتها الغذائية. كما أنها من السلع التي يزداد الطلب عليها باستمرار في الدول العربية مع استمرار الزيادات السكانية وتحسن مستويات الدخول.

وعلى الرغم من الانخفاض في مساحات محاصيل الخضر في العام 2022 بنحو (3.1 %) مقارنةً بعام 2021، إلا أن إنتاج محاصيل الخضر قد زاد بنحو (6.5 %) في عام 2022، إذ بلغ حوالي (52.1) مليون طن مقارنة بنحو (48.8) مليون طن في عام 2021. ويرجع ذلك إلى التحسن في إنتاجية محاصيل الخضر بنحو (2.4 %)، كما هو موضح بالجدول (2-2).

أما إنتاج محاصيل الفاكهة فقد شهد انخفاضا بين عامي 2021و2022 قدر بنحو (-3.1 %)، على الرغم من الاستقرار النسبي للمساحة. ويعزى ذلك الى الانخفاض في الإنتاجية و الذى يقدر بنحو (- 6.6%). وبمقارنة انتاج محاصيل الفاكهة في العام 2022 مع متوسط الإنتاج خلال الفترة 2016- 2021 يلاحظ انه يزيد بنحو (10.4 %)، وذلك للزيادة الكبيرة في المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة في المنطقة العربية جدول (2-2).

جدول (2-4): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2022 (ألف طن)

المجموعة السلعية/ السلعة	2016	2017	2018	2019	2020	2021*	2022*	التغير بين عامي 2021 و2022 (%)
الأسماك	5205	5630	4979	5651	5745	6225	6184.2	-0.7
البيض	2154	2333	2253	2558	2344	2476	2290.271	-7.5
الألبان	27808	27421	26016	25380	27308	27283	27359.34	0.3
اللحوم الحمراء	4652	4361	4287	4389	4314	4356	4237.788	-2.7
لحوم الدواجن	4267	4647	5090	4931	5126	5085	5171.413	1.7
الأبقار والجاموس (ألف رأس)	58556	58715	58250	58129	55004	57737	54193.9	-6.1
الأغنام والماعز (ألف رأس)	275594	274447	304914	274756	287132	279627	273161.3	-2.3
الإبل (ألف رأس)	16424	16486	16431	16547	16781	16766	16695.94	-0.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.
- تقديري.

سلع الإنتاج الحيواني:

تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة، حيث قدرت أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في العام 2022 بنحو (344.05) مليون رأس حيث نقصت الثروة الحيوانية بمعدل بلغ نحو (2.8 %) عن عام 2021.

وتمثل أعداد الأغنام والماعز، والمقدرة بنحو (273.16) مليون رأس، نحو(79.3 %) من أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، في حين تمثل الأبقار والجاموس، المقدرة بنحو ((54.19 مليون رأس، نحو (15.7%) من أعداد القطيع،بينما تمثل الإبل، والتي تقدر بنحو (16.6) مليون راس، نحو (4.8 %)، (جدول(2ـ4).

وتتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في خمس دولٍ رئيسة هي: السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر.

وبصفة عامة فإن معظم الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعتمد على المراعي الطبيعية،ولا تتوافر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية التي تحقق لها القدر المناسب من الكفاءة الإنتاجية،وتطوير الإنتاج والقيمة المضافة في الإنتاج الحيواني.

إنتاج اللحوم:

شهد قطاع إنتاج اللحوم في المنطقة العربية استقراراً،حيث استقر إنتاج اللحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) في المنطقة العربية خلال عامي 2021 و2022في حدود (9.4) مليون طن تمثل اللحوم الحمراء منها نحو (45 %)، بينما تمثل لحوم الدواجن نحو (55 %). وقد قدر الانخفاض في حجم إنتاج اللحوم الحمراء بنحو (2.7 ـ%) مقارنةً بإنتاج عام 2021، بينما قدرتالزيادة في إنتاج لحوم الدواجن بنحو (1.7 %) مقارنةً بإنتاج العام 2021، كما هو موضح بالجدول (2ـ4).

إنتاج الألبان:

يعتمد حجم إنتاج الألبان في المنطقة العربية على التحسن في قطاع الماشية في جوانبها الغذائية والصحية. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الانتاج من الألبان في الوطن العربي في السنوات الاخيرة إلا أن المنطقة العربية لا زالت تستورد كميات مقدرة من الألبان سنويا. وكما هو الحال بالنسبة لتطوير قطاع اللحوم الحمراء، يرتبط تطوير إنتاج الألبان بتطوير قطاع الإنتاج الحيواني التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية.

وقد قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (27.36) مليون طن عام 2022، بمعدل ارتفاع طفيف بلغ نحو (0.3 %) عن إنتاج عام 2021 المقدر بنحو (27.28) مليون طنٍ.وبصفة عامة يمكن القول أن إنتاج الألبان قد شهد استقراراً خلال الفترة 2016ـ2022، كما هو موضحٌ بالجدول (2ـ4).

إنتاج بيض المائدة :

يأتي معظم إنتاج بيض المائدة في الدول العربية من القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه إلى حدٍ كبير على الأعلاف المستوردة، وبخاصة الذرة الشامية. وعلى الرغم من انتشار إنتاج بيض المائدة في كافة الدول العربية، إلا أن معظم إنتاجه السنوي يقع في سبع دولٍ هي: مصر والمغرب والأردن والسعودية والجزائر والكويت وسوريا.

وقد بلغ إنتاج الوطن العربي من بيض المائدة نحو (2.29) مليون طنٍ عام 2022، بمعدل تناقص بلغ نحو (7.5 %) عن إنتاج عام 2021، كما هو موضح بالجدول(2ـ4).

إنتاج الأسماك:

رغم أن أداء قطاع الأسماك في الدول العربية يتسم بتحقيق فائض تصديري، إلا أن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6ألف كيلومتر ،والمستنقعات والسواحل البحرية 22.4) ألف كيلومتر(، والجرف القاري (604 ألف كيلومتر مربع(، هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة.

وقد قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية بنحو (6.18) مليون طن في عام 2022،بمعدل تناقص بلغ نحو (0.7-%) عن إنتاج عام 2021، كما هو موضح بجدول (2-4). ويتم معظم إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب ومصر وموريتانيا وسلطنة عمان. ومن الدول المنتجة الرئيسية الأخرى للأسماك السعودية وتونس والجزائر والإمارات.

2-1- 2إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

تؤثر التجارة بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي (الإتاحة،إمكانية الحصول، الاستخدام، والاستقرار). ويمكن أن تساعد التجارة الغذائية بين الدول العربية، وبينها وباقي دول العالم في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض عبر البلدان، وتحسين توافر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في استقرار الأسعار. وبصفة عامة تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية من مزايا نسبية أو تنافسية في إنتاجه، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى.

ويشهد العالم تعدداً في الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية. كما أن قواعد التجارة أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، وتستخدم العديد من الدول المستوردة الرئيسية للأغذية مختلف أدوات وسياسات التجارة في أوقات الأزمات الغذائية لضمان إتاحة الغذاء وسهولة الحصول عليه.

وقد تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بين عامي 2021 و2022 بالتقلبات التي شهدتها تجارة السلع الغذائية والزراعية العالمية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية.

2-1-2-1التجارة الخارجية في السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 1202 و2022:

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (2-5) أن قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية قد ارتفعت بنحو (6.33 %) في عام 2022م، حيث بلغت نحو (19.78) مليار دولار مقارنة بنحو (18.61) مليار دولار في عام 2021. وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسة بنحو (6.99 %) فيما بين عامي 2021 و2022. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات والواردات الكلية من السلع الغذائية نجد ان الجدول يشير الى تراجع كل من الصادرات و الواردات العربية البينة للسلع الغـــذائية بنحو (8.2 %) و (8.1 %)على الترتيب.

جدول (2-5): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)

البند	2020	2021	2022	معدل التغير بين عامي (2021،2022) (%)
الصادرات الكلية	837.64	945.34	1382.88	46.28
الصادرات الزراعية	50.57	66.16	62.28	-5.86
الصادرات الغذائية الرئيسية	20.67	18.61	19.78	6.33
الواردات الكلية	769.02	964.78	834.18	-13.54
الواردات الزراعية	122.20	116.39	132.94	14.22
الواردات الغذائية الرئيسية	68.30	67.26	71.97	6.99

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (41)، 2022.

وفيما يتصل بمساهمة السلع الغذائية في قيمة كل من الصادرات والواردات فيوضح هيكل تجارة السلع الغذائية العربية أن سلع الفاكهة والأسماك والخضر والألبان ومنتجاتها تتصدر قائمة السلع المصدرة عام 2022، بمساهمة إجمالية لتلك السلع مجتمعة بلغت نحو (71.0 %) من قيمة صادرات السلع الغذائية العربية على الترتيب.

أما الواردات من جملة السلع النباتية فتتركز في الحبوب والدقيق والزيوت النباتية والسكر بنحو (78.4 %) من القيمة الإجمالية للواردات العربية من السلع النباتية لعام 2022، تساهم فيها مجموعة الحبوب بنحو (42.0 %)، بينما بلغت مساهمة مجموعة السلع الغذائية الحيوانية من اللحوم والألبان نحو (24.4 %)، وبلغت مساهمة قيمة واردات الأسماك نحو (3.03 %)، جدول (2ـ6).

وبصفة عامة يرتبط التغير في كميات وقيم واردات الدول العربية من السلع الغذائية بعدة عوامل منها تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، والسياسات التجارية التي تتخذها الدول المنتجة الرئيسية وتطورات إنتاج سلع الغذاء بالوطن العربي.

ويتضح من بيانات الجدول (2ـ6) أن هناك العديد من السلع التي انخفضت قيمة وارداتها بين عامي 2021 و2022، وتشمل البطاطس والبقوليات والخضر والفاكهة والحيوانات الحية واللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها والأسماك. وتمثل تلك السلع سلع الفائض التصديري والسلع التي تتمتع الدول العربية بمزايا نسبية في إنتاجها وبمعدلات عالية من الاكتفاء الذاتي منها. وقد ارتبط هذا التراجع إما بزيادة حجم إنتاجها بين عامي 2021 و2022، أو بزيادة أسعارها العالمية، والتي ازدادت لمعظم السلع الغذائية فيما بين العامين.

جدول (2-6): قيمة صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عامي 2020و2022(مليون دولار)

	الصادرات				الواردات			
	2020	2021	2022	النسبة من إجمالي قيمة الصادرات 2022(%)	2020	2021	2022	النسبة من إجمالي قيمة الواردات 2022(%)
مجموعة الحبوب	676.8	408.8	427.91	0.02	22102.4	24763.3	30212.33	0.42
القمح	55	34.6	33.89	0.00	9325.1	10618.4	13,367	0.19
الأرز	78.3	100.6	88.89	0.00	4844.3	4067.4	5142.18	0.07
الذرة الشامية	177	10	17.9	0.00	5159.7	6357.2	6891.94	0.10
البذور الزيتية	1255.9	1107.86	1116.15	0.06	2565.8	2849	4757	0.07
الزيوت النباتية	1759	1650.3	1850	0.09	3769	5223.3	5300	0.07
السكر	1410.6	1212.8	946	0.05	2147.8	2227.9	2180	0.03
البطاطس	329.3	277	416.6	0.02	666	598.9	652	0.01
البقوليات	554.7	477	296	0.01	1854.1	1919.5	2219	0.03
الخضر	2550.7	2455.5	2724.72	0.14	2782.3	1883.9	1359.2	0.02
الفاكهة	5303.8	4849.6	4372.9	0.22	8162.9	6606.2	5512.4	0.08
الحيوانات الحية	627.6	635.5	345.42	0.02	2902.5	2242.7	2102.74	0.03
اللحوم الحمراء	210.6	272.906	246.03	0.01	4847.8	4414.8	3709.73	0.05
لحوم الدواجن	341	445	393	0.02	3578.3	3921.8	4,648.97	0.06
الألبان ومنتجاتها	2618.3	1723.1	2833.308	0.14	9639.7	7747.9	7129.54	0.10
بيض المائدة	97.2	93.9	64.04	0.00	719.1	769.3	566	0.01
الأسماك	2931.6	3578.5	3750.45	0.19	2560.5	2094.4	1616.78	0.02
الإجمالي	20667.1	18605.1	19782.53	1.00	68298.2	67262.9	71965.69	1.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (41)، 2021.

2-1-2-2التجارة العربية البينية:

شكلت قيمة التجارة الزراعية البينية نحو (17.0 %) و(17.1 %) من قيمة التجارة الزراعية العربية الكلية في عامي 2021و2022 على الترتيب،علماً بأن التجارة العربية الكلية البينة تمثل في المتوسط نحو (15.4 %) من إجمالي التجارة العربية الخارجية.

وتوضح البيانات الواردة جدول (7ـ2) تراجع قيمة كل من صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية بين عامي 2021و2022. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ما شهدته التجارة العالمية من ركود خلال السنوات القليلة الماضية، سواءً بسبب جائحة كورونا أو بطء معدلات النمو الاقتصادي أو السياسات التجارية بين بعض الدول المنتجة الرئيسية في العالم، وما تم اتخاذه من إجراءات وسياسات حول تجارة السلع الغذائية.

وتتصدر الألبان ومنتجاتها قائمة التجارة العربية البينية للسلع الغذائية الرئيسية بنحو (33.08 %) من إجمالي قيمة التجارة البينية العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الفاكهة بنحو (14.38 %)، والزيوت النباتية بنحو (5.1 %)، والخضر بنحو (5.7 %)، والحيوانات الحية بنحو (3.4 %)، والأسماك بنحو (3.2 %).

جدول (7ـ2): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2019ـ2022 (مليار دولار)

	الصادرات				الواردات			
البيان	2019	2020	2021	2022*	2019	2020	2021	2022*
الحبوب	0.42	0.32	0.22	0.217	0.4	0.31	0.22	0.205
البطاطس	0.12	0.13	0.06	0.145	0.12	0.14	0.07	0.156
البقوليات	0.18	0.31	0.22	0.134	0.18	0.31	0.23	0.134
الخضر	0.67	0.7	0.47	0.427	0.62	0.69	0.51	0.445
الفاكهة	1.56	1.88	1.13	1.125	1.53	1.76	1.3	1.122
السكر(مكرر)	0.44	0.81	0.47	0.298	0.45	0.78	0.44	0.298
الزيوت والشحوم	0.59	0.6	0.68	0.402	0.54	0.54	0.68	0.398
اللحوم	0.46	0.44	0.22	0.52	0.5	0.46	0.22	0.52
الأسماك	0.43	0.42	0.37	0.25	0.58	0.56	0.36	0.254
البيض	0.05	0.08	0.07	0.037	0.06	0.08	0.07	0.037
الألبان ومنتجاتها	2.42	2.37	1.59	2.53	2.32	2.31	1.6	2.58
بذور زيتية	0.33	0.34	0.13	0.203	0.34	0.34	0.13	0.212
حيوانات حية	0.87	0.5	0.53	0.268	0.82	0.53	0.53	0.268
سلع غذائية أخرى*	1.01	1.13	1	1.14	1.03	1.15	1.11	1.17
الجملة	9.55	10.03	7.16	7.696	9.49	9.96	7.47	7.799

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني، 2022). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (41)، 2021.
تشمل السلع المصنعة (المخبوزات والعصائر ومنتجات اللحوم وغيرها).

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن الدول العربية تعتمد على الكثير من الدول غير العربية كمصادر رئيسية لسلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر والألبان واللحوم الحمراء. وتشمل تلك الدول أوكرانيا والهند والأرجنتين وروسيا وأستراليا للحبوب، وبخاصة القمح. أما بالنسبة للزيوت النباتية فتضم الدول المصدرة كل من تركيا وأوكرانيا وإسبانيا وروسيا والأرجنتين وأمريكا. وتمثل نيوزيلندا وهولندا وفرنسا والدنمارك والأرجنتين الدول المصدرة الرئيسية للألبان للدول العربية، في حين تضم الدول غير العربية المصدرة للحوم الحمراء للوطن العربي كل من الهند والبرازيل وأستراليا وباكستان وأمريكا ونيوزيلندا.

وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (8ـ2) كميات إنتاج واستهلاك محصول القمح في (16) دولةً منتجة رئيسية للقمح على مستوى العالم عام 2022. ويتضح من بيانات الجدول ان هناك ستة من الدول المنتجة الرئيسية للقمح لا يكفي حجم إنتاجها لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية من القمح التي تسدها عن طريق الاستيراد وهي: (الصين والهند وباكستان وتركيا ومصر وإيران)، وان المملكة المتحدة لا يزيد حجم إنتاجها كثيراً عن احتياجاتها الاستهلاكية. وعلى مستوى الدول المُنتجة الرئيسية الموضحة بالجدول فإن كمية القمح المتبقية للتصدير أو للاستخدامات الأخرى داخل الدول المنتجة الرئيسية نفسها تعادل فقط (18.98 %) من كمية القمح المُنتجة بتلك الدول.

جدول (8ـ2): إنتاج واستهلاك القمح في الدول المنتجة الرئيسية في العالم عام 2022، (مليون طنٍ)

الدول	الإنتاج	الاستهلاك	المتبقي	نسبة الاستهلاك للإنتاج (%)	المتبقي كنسبة من الإنتاج (%)
الصين	137.7	148.0	ـ10.3	107.46	7.46
الهند	104.0	108.7	ـ4.7	104.50	4.50
روسيا	92.0	42.3	49.8	45.92	54.08
أمريكا	44.9	30.8	14.1	68.58	31.42
أستراليا	39.7	8.0	31.7	20.16	79.84
كندا	33.8	10.0	23.8	29.56	70.44
باكستان	26.4	29.2	ـ2.8	110.61	10.61
أوكرانيا	21.5	8.4	13.1	39.07	60.93
تركيا	17.3	20.6	ـ3.4	119.42	19.42
كازخستان	16.4	7.4	9.0	45.11	54.89
المملكة المتحدة	15.5	15.0	0.5	96.53	3.47
إيران	13.2	18.1	ـ4.9	137.12	37.12
الأرجنتين	12.6	6.6	6.0	52.19	47.81
مصر	9.5	20.6	ـ11.1	216.32	116.32
الاجمالي	0.6	0.5	0.1	81.02	18.98

المصدر: OECD-FAO Agricultural Outlook 2022ـ2031، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

2ـ1ـ3إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية:

نجد أن المنظمات الدولية والاقليمية العربية تسهم في تقديم المساعدات الغذائية إلى بعض الدول العربية التي تتعرض إلى ظروف غير ملائمة لإنتاج السع الغذائية، وتؤثر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي فيها. وقد شملت برامج ومساعدات المنظمة بعض الدول التي تعرضت إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة أو الأزمات الغذائية، مثل: (اليمن وفلسطين والسودان)، حيث اشتملت تدخلاتها على المساعدات العينية والمشروعات التنموية مثل مشروع تحسين سبل كسب العيش لصغار المزارعين في الدول العربية. وعلى المستوى العالمي يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعداته للدول التي تتعرض للأزمات الغذائية ومنها (جيبوتي والسودان والصومال ومصر واليمن) واشتملت المساعدات المقدمة لتلك الدول على المساعدات النقدية والوجبات المدرسية.

مؤشر توفر الغذاء:

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي.

ويتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشراتٍ هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي. وقد قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2022 ممثلاً بأربع عشرة دولةً بنحو (55.6) درجةٍ، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (57.0) درجةٍ، كما هو موضح بالجدول رقم (2ـ9). ويتضح من الجدول تراجع المؤشر بين عامي 2021و2022 على المستويين الدولي والعربي.

وعلى المستويات القطرية، تراوحت قيمة المؤشر في الوطن العربي بين (26.9) درجة و(26.6) درجة و (48.2) درجة في اليمن وسوريا والسودان، وبين (42.9) درجةٍ و(54.1) درجةٍ(59.8) درجةٍ في المغرب وتونس والأردن وسلطنة عمان والجزائر ومصر. بينما تراوحت قيمة المؤشر بين (60.1) درجةٍ و(74.4) درجة في باقي الدول العربية الموضحة بالجدول وهي: (البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر).

جدول (2ـ 9): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019 ـ 2022(الدرجات من 0 ـ 100)

الدولة	2019	2020	2021	2022	التغيير بين عامي 2021ـ2022(%)
مصر	74.3	62.8	60	54.2	ـ9.7
السعودية	70.7	73	67.8	67.2	ـ0.9
قطر	69.5	70.7	74.4	72.9	ـ2.0
الكويت	60	68.3	72.3	62.9	ـ13.0
الإمارات	66.8	66.5	71.3	73.8	3.5
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	64.3	12.2
البحرين	56.2	56.8	67.5	60.1	ـ11.0
تونس	59.6	56.7	54	54.1	0.2
الجزائر	59	55.7	58	57.3	ـ1.2
المغرب	51.9	51.4	51.8	42.9	ـ17.2
الأردن	51.7	48.2	55.2	59.8	8.3
سوريا	42.4	41.3	30.1	26.6	ـ11.6
السودان	37.5	30.8	31.6	48.2	52.5
اليمن	27.3	27.5	27.6	26.9	ـ2.5
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	55.6	1.9
العالم	56.85	57.32	56.7	57.0	0.5

المصدر: حسبت من
Economist intelligence Unit ,https//:foodsecurityindex.eiu.com/country

2.2 الحصول على الغذاء:

إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة عليها:

تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها.

ويزداد الاهتمام بدراسة وتحليل محور إمكانات الحصول على الغذاء والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليه مثل دخول الأفراد وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ومعدل النمو في إنتاج الغذاء وتطور النظم التسويقية وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي.

ويعكس مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ودرجة تعرضهم لصدمات الأسعار، ومدى توفر برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات. ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي مستويات الدخول. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالباً في 2019 و2020، ثم تحسن بمعدل (1.9%) في عام 2021، وتحسن كثيراً ليبلغ (4.1) في العام 2022، متجاوزاً بذلك المعدل العالمي كما يوضح جدول (2-10)، وقد ارتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم، ومن أهمها التحسن في عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2021 و2022.

جدول (2-10): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الوطن العربي	0.94	1.55	-0.83	0.34	-0.67	-6.71	1.91	4.10
العالم	1.97	1.62	2.22	2.16	1.52	-4.04	5.12	2.26

المصدر: بيانات البنك الدولي 2022

وتتفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية، حيث ترتفع دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تراوح متوسط نصيب الفرد في تلك الدول بين (82.14) و(23.81) ألف دولار في عام 2022 ((جدول (2-11))، بينما تراوح المتوسط بين نحو (6) آلاف دولار و(3) ألف دولار في العراق وليبيا والجزائر ولبنان والأردن وتونس ومصر وفلسطين والمغرب وجيبوتي. وفي باقي الدول العربية تراوح المتوسط بين نحو (2) ألف دولار و(0.46) ألف دولار.

جدول (2-11): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (ألف دولار)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير بين عامي 2021و 2022 (%)
الأردن	4.16	4.22	4.04	4.31	4.25	-1 %
الإمارات	43.84	43.10	36.28	43.30	53.37	23 %
البحرين	23.99	23.51	22.59	26.56	29.58	11 %
تونس	3.10	3.33	3.36	3.81	3.76	-1 %
الجزائر	4.80	3.98	3.34	3.70	4.27	15 %
جزر القمر	1.42	1.37	1.42	1.63	1.48	-10 %
جيبوتي	3.05	3.25	3.47	3.35	3.32	-1 %
السعودية	23.34	23.14	20.11	23.19	27.76	20 %
السودان	1.15	0.80	1.42	1.75	1.25	-28 %
سوريا	0.97	1.19	0.89	0.92	0.79	-15 %
الصومال	0.10	0.11	0.12	0.45	0.46	3 %
العراق	5.65	5.76	4.15	4.69	6.36	36 %
عمان	17.21	16.59	12.41	19.51	23.81	22 %
فلسطين	3.35	3.42	3.05	3.51	3.79	8 %
قطر	70.39	66.47	52.36	66.80	82.14	23 %
الكويت	33.28	32.00	24.81	32.15	42.63	33 %
لبنان	9.24	9.23	11.22	6.78	4.14	-39 %
ليبيا	5.20	4.81	4.24	5.79	5.96	3 %
مصر	3.14	3.17	3.63	3.90	3.64	-7 %
المغرب	3.28	3.28	3.11	3.85	3.61	-6 %
موريتانيا	1.60	1.68	1.70	2.17	2.10	-3 %
اليمن	0.70	0.69	0.58	0.60	0.68	12 %
الوطن العربي	6.67	6.47	5.75	6.28	7.63	21 %
العالم	11.26	11.26	10.86	12.13	12.42	2 %

المصدر:: المنظمة العربية للتنمية الزراعيةالكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية اعداد متفرقة وتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

أما متوسط نصيب الفرد من الناتجالمحلى الزراعي لعام 2022فيتفاوت بين الدول العربية، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو (551.66) دولار للفرد وأدناه في جيبوتي بنحو (41,45) دولار للفرد، كما موضح بالجدول (2-12). وعلى مستوى المنطقة العربية فقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي لعام 2022 انخفاضاً طفيفاً حوالي (-0.9%) مقارنةً بمستوى العام 2021حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي نحو (323.78) دولار للفرد بينما مثيله العالمي قدر بنحو (520.75) دولاراً للفرد.

جدول (2ـ12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018ـ2022

الدولة	2018	2019	2020	2021	بالدولار (بالأسعار الجارية)2022
الأردن	201.52	208.01	210.37	212.88	228.76
الإمارات	315.09	315.00	333.31	379.81	397.71
البحرين	69.38	71.44	64.93	78.11	81.26
تونس	338.52	335.40	393.91	385.99	375.32
الجزائر	487.55	588.16	469.07	450.54	457.29
جزر القمر	462.20	453.07	283.2	326.8	372.52
جيبوتي	38.54	41.37	44.42	39.41	41.45
السعودية	519.16	516.78	515.34	535.94	551.66
السودان	247.67	347.92	302.87	445.80	363.35
سوريا	199.39	245.76	183.28	190.45	162.44
الصومال	54.73	55.69	62.32	236.34	248.70
العراق	140.22	189.55	244.36	188.72	200.56
عمان	364.96	387.34	279.11	413.75	443.48
فلسطين	24.68	24.18	218.10	251.99	258.16
قطر	123.48	43.94	150.04	199.40	219.51
الكويت	146.16	144.47	113.49	138.18	139.68
لبنان	298.86	488.49	281.02	275.92	242.22
ليبيا	41.39	39.41	174.66	224.38	220.40
مصر	355.36	350.42	418.32	445.81	400.06
المغرب	400.44	388.24	363.11	463.78	424.46
موريتانيا	320.76	314.03	343.69	402.42	416.01
اليمن	132.38	156.50	180.69	57.95	57.19
الوطن العربي	303.85	331.16	337.52	326.80	323.87
العالم	445.00	454.32	472.52	524.48	520.75

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

ومع الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2021و2022، تأثرت قدرات الحصول على الغذاء بالكمية والجودة المطلوبتين بالدول العربية، وبخاصة من سلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. وتوضح بيانات جدول (2ـ13) اتجاه أسعار تلك السلع خلال الفترة2015ـ 2022، وبخاصة الزيادات الكبيرة في تلك الأسعار بين عامي2021و2022، وأهمها الزيادة في اسعار القمح (36.16%) وسمك السلمون (22.45 %) وفول الصويا (21.21 %). وبمقارنة تطور الأسعار خلال السنوات السابقة فيوضح الجدول من ارقام نسبة التغير بين متوسط الفترة (2015ـ 2021) وعام 2022 ان معظم سلع الفجوة الغذائية في المنطقة العربية قد شهدت ارتفاعاً في أسعارها مثل لحوم الأبقار والزيوت النباتية والقمح والأرز، وبنسب زيادة تراوحت بين (88.5 %) لزيت فول الصويا، و (81.7 %) للقمح و(24.77 %) للحوم الأبقار.

جدول (2-13): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 - 2022 (دولار/طن)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة 2015-2021	التغير بين عامي 2021و 2022 (%)	التغير بين متوسط الفترة 2015-2021وعام 2022 (%)
لحوم البقر CIF	4550	4060	4380	4190	4760	4660	5380	5700	4568.6	5.95	24.77
الأرز، FOB	386	396.2	398.9	420.7	418	496.8	458.3	436	425.0	-4.87	2.59
سمك السلمون الطازج	5320	7170	7420	7540	6940	6110	6860	8400	6765.7	22.45	24.16
سكر متوسط FOB	302	406.4	360.2	282.4	286.7	288.9	397.4	396	332.0	-0.35	19.27
القمح FOB	232	196.4	211.8	241.1	219.8	239.4	315.8	430	236.7	36.16	81.70
زيت الفول السوداني، CIF	1378	1381	1460.8	1446	1407.4	1970.7	2290	2202.5	1619.0	-3.8	36.04
زيت فول الصويا	756	815	850.4	789.1	765.4	837.5	1375	1666.7	884.0	21.21	88.54
زيت زهرة الشمس FOB	889	867.3	817.9	814.4	965	1432.4	1746	1650.8	1075.9	-5.46	53.43

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) على الشبكة الدولية، صندوق النقد الدولي ومنظمة العربية للتنمية الزراعية، بينات استمارات التقارير القطرية.

كذلك، ومن خلال قياس الاتجاه العام لمستوى الاسعار العالمية، نجد ان هنالك زيادة في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء، سواءً على مستوى الدول العربية أو على المستوى العالمي. فعلى مستوى الدول العربية توضح بيانات جدول (2-14)، ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2018حتى 2022) مقارنة بسنة الأساس (2015). ويتضح من تلك البيانات الاتجاه التصاعدي للأرقام القياسية خلال تلك الفترة وارتفاعها الكبير وبخاصة في السودان ولبنان ومصرو سوريا واليمن وتونس. وعلى المستوى العالمي، يوضح الشكل (2-7) أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء قد تصاعد خلال السنوات الثلاث الماضية، سواء بقيمته الاسمية أو الفعلية.

جدول (2ـ14): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2018ـ2022)
(2015= 100)

	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	112.25	111.63	111.86	123.19	139.68
البحرين	104.52	107.01	110.81	110.72	122.21
جزر القمر	106.01	111.21	111.61	108.61	110.60
جيبوتي	108.21	114.36	119.87	121.94	135.02
مصر	183.44	196.41	196.05	205.01	253.38
العراق	97.76	97.76	97.28	102.01	108.92
الأردن	99.24	99.51	101.83	101.93	105.33
الكويت	101.61	102.71	107.72	117.93	126.68
لبنان	107.56	112.18	397.08	1630.74	5544.70
ليبيا	208.80	200.51	200.36	206.85	216.13
موريتانيا	109.88	112.86	115.33	122.01	140.88
المغرب	103.79	102.49	103.38	103.99	115.72
عمان	98.69	99.89	101.13	101.98	107.27
فلسطين	96.88	100.11	97.64	98.47	105.15
قطر	99.99	99.87	99.76	102.42	106.54
السعودية	104.20	106.37	115.96	122.21	126.75
الصومال	113.63	120.65	122.97	126.31	143.93
السودان	261.59	426.12	1054.00	3476.76	6760.36
سوريا	186.13	213.91	498.63	897.13	1217.63
تونس	116.37	124.37	130.17	138.42	153.48
الإمارات	105.85	104.38	108.24	108.23	115.05
اليمن	131.37	138.47	149.00	156.07	160.91
العالم	213.10	220.68	231.31	243.87	280.96

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2022.

3ـ2 الاستفادة من الغذاء:

يمثل محور الاستفادة من الغذاء جانب مهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة، حيث ترتبط تلك الجوانب بالمعرفة والعادات الغذائية، مع افتراض توفر غذاء صحي للأسرة يسهل الوصول إليه، ومن ثم تحديد نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره واستهلاكه وتوزيعه داخل الأسرة كما يمثل المحور ـ أيضاً ـ الاستخدام البيولوجي الذي يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله والاستفادة منه ويتطلب الاستخدام الآمن والمغذي للطعام توفر بيئة مادية صحية، ومرافق صحية مناسبة، ومياه صالحة للشرب، بالإضافة إلى الفهم والوعي بالرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وعمليات التخزين ويقيس مؤشر"الاستفادة"من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء ويتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها

عبر خمسة مؤشراتٍ فرعيةٍ هي: تنويع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية، وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة البروتين، وسلامة الغذاء ووفقا لمكونات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) عام 2022،فإن مؤشر سلامة الغذاء للوطن العربي، والذي قدر بنحو(63.1)، يقل عن نظيره على المستوى العالمي الذي قدر بنحو(65.9) درجة ويتضح من شكل(2ـ6) أن درجات المؤشر تراوحت في مستوياتها العليا ـ بين نحو (81.3) درجةً و(67.8) درجةً في دول مجلس التعاون الست، وبلغت قيمة المؤشر(73.1) درجةٍ في المغرب، في حين تقل قيمة المؤشر عن المتوسطين العربي والعالمي في باقي الدول العربية، حيث بلغت أدناها في سوريا واليمن ومصر بنحو(50.8)،(48.7)،(46.0) درجةٍ على الترتيب.

شكل (2ـ6): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2022

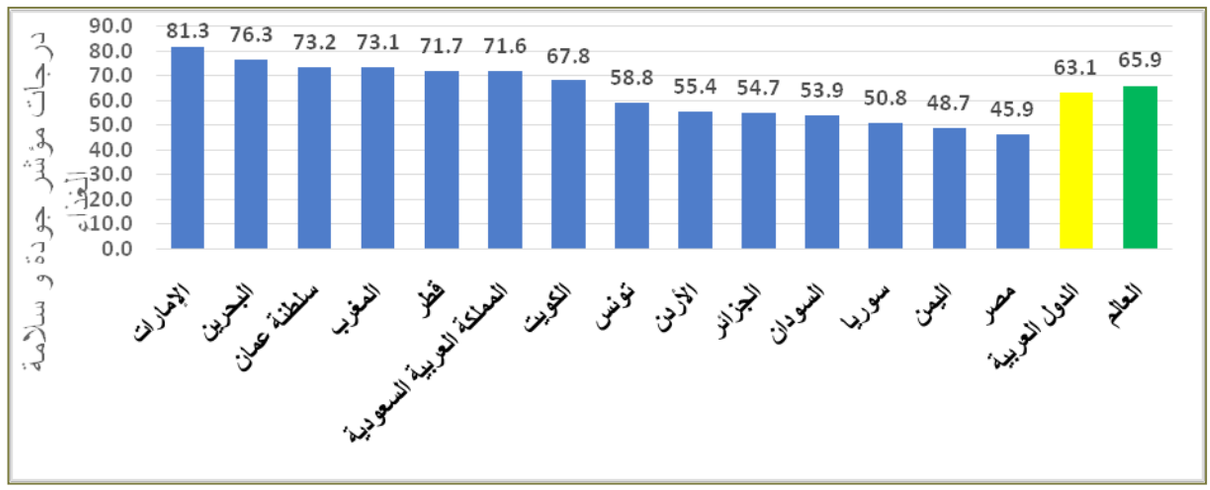

المصدر: حسبت من:

2020 Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country

2ـ3ـ1: المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية:

يمكن تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية للتعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك في الدول العربية. ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل من أهمها فيما يتصل بالاستفادة من الغذاء، تطورات العادات التغذوية والوعي التغذوي، والوضع الصحي للمستهلك. ويتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية الواردات ناقصاً كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. ويتفاوت نصيب الفرد من مختلف السلع الغذائية فيما بين الدول العربية. وتوضح بيانات جدول (2ـ15) أن إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي قدر بنحو (337.8) مليون طنٍ في عام 2022 مقارنةً بنحو (338.9) مليون طنٍ في عام 2021. وتساهم السلع النباتية، وبخاصة الحبوب، بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك، وهي تشكل المصدر الأساسي للغذاءفي الوطن العربي. وكما هو موضح بالجدول فقد ساهم المتاح للاستهلاك من السلع النباتية بنحو (79.3 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية عام 2022، بينما بلغت نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك نحو (20.7 %). وتشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو (39.5) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2022، وتمثل مساهمة كلٍ من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو (16.7 %)، (12 %)،(10 %) على الترتيب.

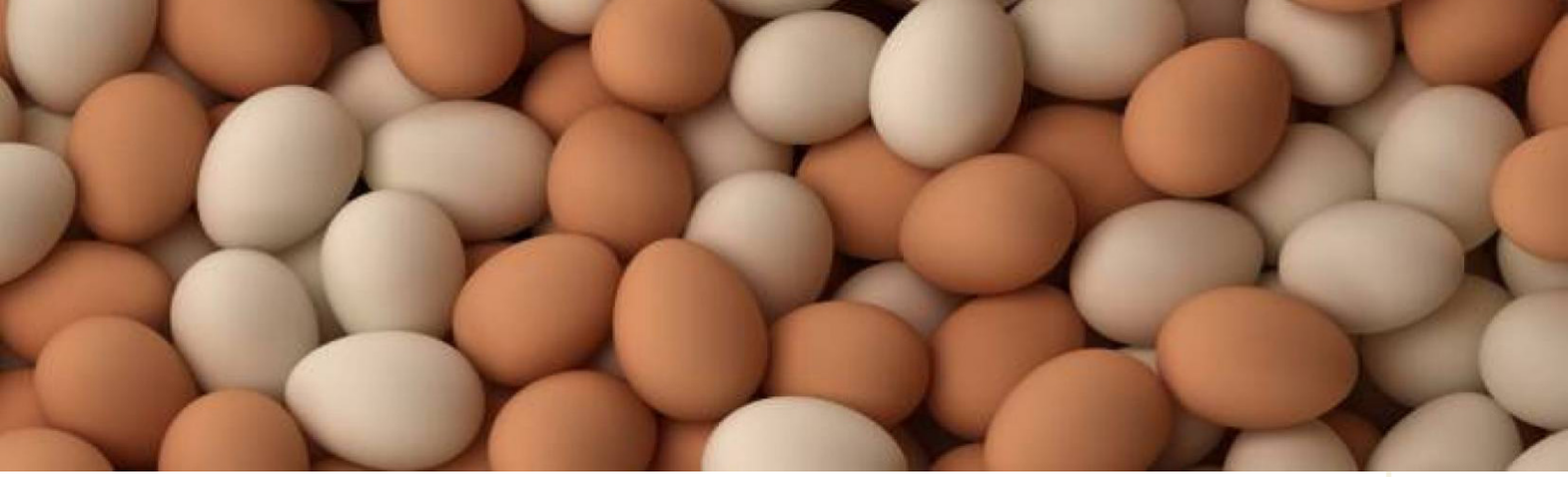

جدول (2ـ15): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2018ـ 2022) (مليون طنٍ)

المجموعة السلعية/السلعة	2018	2019	2020	2021	2022	النسبة من الاجمالي المتاح للاستهلاك	معدل التغير بين عامي 2021و 2022
الحبوب	137.0	134.9	137.4	134.7	133.4	39.5	ـ1.0
القمح	65.5	64.0	68.4	73.5	73.6	0	0
الشعير	15.0	15.6	15.3	16.0	13.3	0	0
الذرة الشامية	36.6	33.2	34.7	28.4	27.0	0	0
الذرة الرفيعة والدخن	6.8	6.7	5.5	5.1	6.6	0	0
الارز	11.7	14.4	12.4	10.7	11.0	0	0
حبوب أخرى	1.4	0.9	1.1	1.0	1.9	0	0
السكر	17.6	16.6	17.0	17.0	16.9	5.0	ـ1.0
الدرنات	16.1	16.4	16.5	16.3	16.4	4.9	0.5
البقوليات	4.0	4.4	4.0	4.2	4.2	1.2	1.0
الخضروات	58.5	54.7	57.9	57.0	56.5	16.7	ـ0.9
الفاكهة	38.9	43.3	38.5	40.2	40.7	12.0	1.1
جملة اللحوم	13.6	13.6	13.4	13.5	13.5	4.0	ـ0.1
لحوم حمراء	6.0	6.0	5.9	6.0	6.0	1.8	ـ0.2
لحوم بيضاء	7.6	7.5	7.5	7.5	7.5	2.2	0.0
الألبان	33.7	32.6	36.9	34.4	34.6	10.3	0.7
البيض	2.8	2.9	2.6	2.8	2.7	0.8	ـ1.0
الأسماك	4.5	5.5	5.4	5.1	5.3	1.6	3.9
الجملة	340.4	338.3	343.1	338.9	337.8	100.0	0.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي

أما نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية فيتأثر بمعدلات نمو إنتاج الغذاء من ناحية، ومعدلات نمو السكان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التغيرات في العادات التغذوية.

وتوضح بيانات الجدول (2ـ16) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي، وأن المتوسط الخاص بالمنتجات الحيوانية والسكر والبقوليات والفاكهة في الوطن العربي قد شهد تغيراً طفيفاً بين العامين2021 و 2022 ، في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من الحبوب.

جدول (2-16): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة (2018-2022كلجم /سنة)

المجموعة السلعية/ السلعة	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب	317.4901	286.0474	305.7198	264.6016	249.3794
القمح	151.2625	145.002	152.2155	161.029	158.2413
الشعير	34.6425	35.34724	33.97234	35.03372	28.66046
الذرة الشامية	84.56029	75.24869	77.20384	62.13936	58.1211
الذرة الرفيعة والدخن	15.80248	15.076	12.28998	11.15973	14.23773
الارز	26.99667	32.70515	27.68987	23.43171	23.75394
حبوب أخرى	3.332667	1.966451	2.406656	2.226692	3.983726
السكر	40.61557	37.50218	37.82412	37.3246	36.28918
الدرنات	37.19592	37.1474	36.74524	35.77623	35.32208
البقوليات	9.320356	10.06834	8.848748	9.092005	9.017687
الخضروات	135.1272	123.7955	128.758	124.8215	121.576
الفاكهة	89.99731	97.94965	85.67515	88.1036	87.48244
جملة اللحوم	31.36202	30.70782	29.88737	29.60824	29.05276
لحوم حمراء	13.91517	13.63037	13.12366	13.09378	12.83391
لحوم بيضاء	17.44685	17.07745	16.76371	16.51446	16.21885
الألبان	77.84361	73.80727	82.19041	75.33928	74.53349
البيض	6.551117	6.45855	5.732791	6.031603	5.868098
الأسماك	10.4974	12.41085	12.02252	11.25995	11.49229

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021، ومنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة outlook Food

إمدادات الطاقة في الدول العربية

وتجدر الإشارة إلى إن أهم احتياجات الجسم هي الطاقة. ويتم قياس الطاقة في الطعام بوحدات تسمى بالسعرات الحرارية (كيلو كالوري)، حيث يشكل كل كيلو كالوري واحد مقدار الطاقة الحرارية اللازمة لرفع درجة حرارة 1 كيلوغرام من الماء إلى 1 درجة مئوية.

ويوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية للمستهلك، قدر متوسطها العام في الوطن العربي بنحو (2920)كيلو كالوري/الفرد/اليوم في عام 2022. وعلى الرغم من أن هذا المتوسط يقترب من مستوى المتوسط العالمي (2977) كيلو كالوري/ الفرد/اليوم، إلا أن هناك تبايناً واضحاً في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية بين الدول العربية. ففي الوقت الذي يزيد فيه المتوسط عن نظيره العالمي في دول تونس والجزائر والكويت والمغرب والسعودية ومصر وليبيا وسلطنة عمان حيث يتراوح بين(3509) و (2941)، فإن المتوسط يتراوح بين (2876)و (1984) في باقي الدول العربية المبينة بجدول (2-17) ، ويقل فيها المتوسط عن نظيره العربي والعالمي.

جدول (2ـ 17): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري/ للفرد /اليوم)

الدولة	2019	2020	2021	2022*
تونس	3499	3508	3521	3509
الجزائر	3493	3442	3454	3463
الكويت	3449	3438	3436	3441
المغرب	3365	3377	3371	3371
السعودية	3302	3316	3315	3311
مصر	3307	3277	3256	3280
ليبيا	3141	3137	3140	3139
سلطنة عمان	2951	2928	2943	2941
موريتانيا	2875	2873	2879	2876
لبنان	2870	2833	2815	2839
جيبوتي	2795	2819	2824	2813
سوريا	2760	2682	2661	2701
العراق	2615	2616	2651	2627
السودان	2581	2575	2577	2578
الأردن	2529	2484	2395	2469
جزر القمر	2285	2307	2300	2297
اليمن	2019	1954	1978	1984
متوسطالدولالعربية	2932	2916	2913	2920
العالم	2963	2977	2990	2977

(المصدر): تقديرات المنظمة.
المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية

الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية

أما إمدادات الغذاء اليومية من البروتين فيقل متوسطها العام في الدول العربية عن نظيره العالمي كما هو موضح بجدول (2ـ18). فبالنسبة لإمدادات البروتين في الوطن العربي يقدر متوسطها اليومي بنحو (79.2) جرام للفرد في اليوم في عام 2022مقارنةً بنحو (83.9) جرام للفرد في اليوم على المستوى العالمي. وتوضح إحصاءات المنظمة أن البروتين النباتي يشكل المصدر الأساسي لإمدادات البروتين في الدول العربية. وهناك نحو تسع دولٍ عربيةٍ يزيد فيها متوسط الإمدادات اليومية للفرد من البروتين عن المتوسطين العربي والعالمي، وهي: الكويت، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، والسعودية، وسلطنة عمان، وموريتانيا. وكما هو الحال بالنسبة لمتوسط إمدادات الغذاء اليومية من البروتين فإن المتوسط العربي لإمدادات الدهون يتفاوت بين الدول العربية ويقل عن نظيره العالمي، كما يوضح الجدول (2ـ19).

جدول (2-18): الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام/ للفرد/اليوم)

الدوله	2019	2020	2021	2022*
الكويت	101.0	100.5	101.0	100.8
المغرب	99.2	100.4	100.24	99.9
تونس	100.8	100.2	100.11	100.4
مصر	95.5	95.5	95.15	95.4
الجزائر	90.8	89.8	90.4	90.3
السعودية	89.6	87.2	86.34	87.7
سلطنة عمان	84.7	84.0	84.48	84.4
ليبيا	83.2	48.6	55.66	62.5
موريتانيا	83.9	84.5	85.13	84.5
السودان	75.9	75.6	76.51	76.0
لبنان	71.4	70.4	70.95	70.9
سوريا	74.1	69.9	72.13	72.0
جيبوتي	65.9	67.1	65.53	66.2
العراق	64.8	65.5	66.66	65.7
الأردن	63.7	63.1	59.77	62.2
جزر القمر	57.6	56.6	56.78	57.0
اليمن	53.3	49.7	51.33	51.4
متوسط الدول العربية	79.7	78.9	79.06	79.2
العالم	83.2	84.1	84.42	83.9

(المصدر): تقديرات المنظمة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة،
وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

جدول (2ـ19): الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم/للفرد / اليوم)

الدوله	2019	2020	2021	2022*
الكويت	110.6	111.3	113.35	111.8
السعودية	105.6	104.2	103.47	104.4
ليبيا	95.7	102.9	106.07	101.6
تونس	100.6	102.4	105.09	102.7
سوريا	97.1	95.9	94.71	95.9
الأردن	97.5	95.6	98.81	97.3
الجزائر	98.1	93.7	91.36	94.4
لبنان	90.7	90.9	92.22	91.3
سلطنة عمان	79.3	80.3	81.62	80.4
المغرب	72.1	72.3	73.75	72.7
موريتانيا	71.0	69.3	70.73	70.3
السودان	68.4	67.3	68.21	68.0
العراق	66.4	66.3	63.5	65.4
جيبوتي	62.2	62.4	62.9	62.5
مصر	59.2	59.3	60.08	59.5
جزر القمر	58.7	58.7	56.96	58.1
اليمن	38.0	37.1	38.04	37.7
متوسط الدول العربية	80.7	80.6	81.25	80.9
متوسط العالم	88.0	88.9	90.14	89.0

(*): تقديرات المنظمة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية

2ـ3ـ2 نقص التغذية:

تفيد تقارير الأمم المتحدة بأنّ نسبة تقارب 29.6 في المائة من سكان العالم، أي ما يعادل 2.4 مليار شخص، لم يتمكن من الحصول على الأغذية بصورة مستمرة، وفقًا لمقياس معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2022 م. وفي الدول العربية ترتبط حالات نقص التغذية بالكثير من العوامل التي أثرت على الأوضاع التغذوية مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. وفي السنوات الأخيرة تزايدت ظاهرة الجوع ونقص التغذية في العديد من الدول العربية التي شهدت حالات من عدم الاستقرار، والظروف الطبيعية غير الملائمة، وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر والتأثر بالنزاعات الدولية. ويمكن رصد نقص التغذية في الوطن العربي من خلال معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد وفقاً لإحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، كما هو موضح بالجدول (2 ـ 20).

جدول (2ـ 20): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011ـ2022)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		مؤشر الجوع (0ـ100)			التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2014
	2011 ـ 2013	2020 ـ 2022	2014	2021	2022	
الأردن	8	-	7.4	8.3	10.6	3.2
تونس	3.1	3	6.7	6	6.1	0.6ـ
الجزائر	3.5	-	8.9	6.9	6.9	1.8ـ
جيبوتي	20.9	16.8	27.4	27.4	21.5	5.9ـ
السعودية	5.1	3.8	7.4	6.8	6.7	0.7ـ
السودان	13.5	11.9	29.3	25.1	28.8	0.5ـ
سوريا	-	3.8	*42.3	*42.3	-	-
الصومال	77.6	48.7	65.1	50.8	-	7.3ـ
العراق	36.8	16.3	16.6	22.8	13.7	2.9ـ
سلطنة عمان	7.5	2.8	11.5	12.3	13	1.5
جزر القمر	-	13.5	29.1	*49.9	26.9	2.2ـ
الكويت	2.5	0	5<	5<	5<	-
لبنان	13.2	-	8.7	12.3	10.5	1.8
مصر	5.1	7.2	15.2	14.6	12.3	2.3ـ
المغرب	4.9	6.3	9.6	8.8	9.2	0.4ـ
موريتانيا	7.1	8.7	26.3	22.6	20.7	5.6ـ
اليمن	31.8	34.5	41.7	38.4	45.1	3.4

(*) تقديرات المصدر.
المصدر: معهد بحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع العالمي 2022، وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2ـ3ـ3 الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية:

تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية وفيما بين عامي2021ـ 2022تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي بالإجراءات التجارية التي صاحبت اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي2021ـ 2022وبطء حركة التجارة الدولية إلى انخفاض حجم واردات الغذاء أما قيمة الفجوة في السلع الرئيسية فقد شهدت انخفاضا طفيفاً من نحو(37.9) مليار دولار إلى(36.2) مليار دولار، ويعود ذلك بصفة رئيسية لانخفاض حجم الواردات الغذائية بنسبة كبيرة العديد من السلع الغذائية الرئيسية.

وتوضح بيانات الجدول (2ـ21) مساهمة مختلف السلع الغذائية في القيمة الإجمالية لسلع العجز عام2022،والتي بلغت نحو(47 %) للحبوب،(7.11 %) للحوم،(13 %) للألبان ومنتجاتها، ونحو(1.7) للسكر المكرر، ونحو (9.4) للزيوت النباتية وقد ساهمت تلك السلع بنحو(51.5 %) من قيمة سلع العجز

عام2022. ويتضح من تلك البيانات النسبة العالية التي شكلتها محاصيل الحبوب في قيمة سلع العجز، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية عن طريق التوسع الرأسي في إنتاجها في القطاعين المروي والمطري، وتحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم.

جدول (2 ـ 21): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2021 و2022 (مليار دولار)

المجموعة السلعية/ السلع	2021	2022	%
مجموعة الحبوب	24.35	24.12	46.90
القمح	10.58	13.33	25.93
الأرز	3.97	4.73	9.20
الذرة الشامية	6.35	6.80	13.22
البذور الزيتية	1.85	4.38	8.51
الزيوت النباتية	3.57	4.82	9.38
السكر	1.02	0.88	1.71
البطاطس	0.32	0.24	0.46
البقوليات	1.44	1.92	3.74
الخضر	-0.57	-1.37	-2.65
الفاكهة	1.76	1.14	2.21
الحيوانات الحية	1.61	1.76	3.42
اللحوم الحمراء	4.33	3.66	7.12
لحوم الدواجن	3.76	4.59	8.93
الالبان ومنتجاتها	6.02	6.74	13.10
بيض المائدة	0.68	0.50	0.98
الأسماك	-1.48	-1.95	-3.80
قيمة سلع العجز	50.71	51.42	100
قيمة سلع الفائض	2.06	3.32	
قيمة التجارة البينية	10.75	11.96	
قيمة الفجوة	37.90	36.14	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة.

2-3-4 معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

شهد معدل الاكتفاء الذاتي العام من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2022انخفاضا طفيفا قدر بنحو (62.5%) مقارنةً بنحو (62.9%) في العام2021 وتراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام2022 في حدودها القصوى بين (108 %) و (96 %) لسلع الفاكهة والخضر والأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين(69 %) و(48 %) لسلع البيض، والألبان، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن .وتراوحت المعدلات في حدودها الدنيا بين (38.63 %) و (34.36%) لسلع الحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية، كما هو موضح في الجدول (2 ـ 22).

جدول (2 ـ 22) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية خلال الفترة2018 و2022

السلعة	2018	2019	2020	2021	2022*
الحبوب والدقيق:	41.72	45.73	38.83	39.33	38.63
القمح والدقيق	39.32	40.79	38.76	36.19	35.30
الشعير	43.35	55.25	46.27	44.89	45.99
الأرز	52.96	53.87	46.87	49.76	48.53
الذرة الشامية	24.18	25.42	24.46	24.19	23.35
البطاطس	96.39	96.97	96.63	95.73	94.95
سكر (مكرر)	34.61	37.75	36.33	40.75	41.38
بقوليات	42.64	39.17	42.86	38.68	36.60
زيوت وشحوم	32.98	34.95	35.04	34.52	34.36
الخضراوات	98.23	99.18	95.93	97.79	96.94
الفواكه	94.12	93.10	94.72	96.68	96.03
لحوم	70.12	67.87	70.56	69.71	69.13
الألبان ومنتجاتها	78.98	80.91	75.50	81.70	82.09
البيض	83.04	87.22	91.28	87.68	86.72
الاسماك	108.71	106.33	106.33	106.50	108.82

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

2ـ3ـ5 مؤشر الامن الغذائي العام

توضح بيانات الجدول (2ـ23) ترتيب وتصنيف الدول العربية بناءاً على الدراسة التي أجـــــريت في يوليو 2022 م، والتي تشير الى مجهودات الدول العربية في محاور الامن الغذائي المختلفة، حيث ان الدول العربية النفطية قد حصلت على نقاط اعلى من بقية الدول العربية الأخيرة،بينما جاءت الدول العربية التي تشهد نزاعات واضطرابات امنية في مؤخرة التصنيف الدولي.

جدول (2 ـ 23) مؤشر الامن الغذائي في المنطقة العربية في العام 2022م (النقاط من 10 ـ 1)

الدولة	مؤشر الامن الغذائي
الإمارات	7.07
السعودية	6.75
قطر	6.99
الكويت	6.69
سلطنة عمان	6.77
البحرين	6.99
تونس	6.39
الجزائر	6.76
المغرب	6.40
الأردن	6.10
مصر	5.76
سوريا	5.01
العراق	5.35
فلسطين	5.76
جزر القمر	5,60
لبنان	5.94
جيبوتي	5.16
ليبيا	5.35
موريتانيا	4.98
السودان	4,38
اليمن	4.41
الصومال	2.97

المصدر: دراسة 2022 Security Food Global Analytic Knowledge Deep

3

استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية

الجزء الثالث

3 ـ استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية

يتحقق استقرار الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والأسر والسكان من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، وألا تكون هناك مخاطر بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة (أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). لذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توافر الأمن الغذائي والوصول إليه. كما قد يشير إلى الاستدامة التي تعني القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعني أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة.

وقد ساهمت النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في خلق حالة من عدم المساواة من ناحية إمكانية توفر الغذاء والحصول على أنظمة غذائية صحية داخل دول المنطقة العربية. فلا تزال العديد من بلدان المنطقة تظهر مستويات عالية من انعدام الامن الغذائي،وهذا يؤكد الحاجة إلى أنظمة غذائية تحمي وتعزز وتدعم الأنماط الغذائية والخدمات والممارسات التي تساهم في توفير الغذاء بكافة أشكاله.ان النمو السكاني والهجرة، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وندرة المياه، وخطر تغير المناخ هي أيضاً من التحديات لتي تجابه النظم الغذائية في المنطقة وتزيد من ضعفها.

إن اعتماد وتعزيز نُهُج الأنظمة الغذائية من جميع الجهات الفاعلة من القطاع العام إلى الشركات، ومن المجتمعات إلى الباحثين يعد من الركائز الأساسية لإتاحة وصول أكثر إنصافاً للأطعمة المغذية والحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعظيم القيمة الغذائية للمنتجات،مع الاخذ في الاعتبار التغييرات التي تكتنف النظم الغذائية،مثل آثار تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي والاعتبارات الصحية، لزيادة قدرة المجتمعات على الصمود مع ضمان الوصول دون انقطاع إلى الأطعمة المغذية المطلوبة. بالإضافة إلى التمكين من معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي في مختلف جوانبها المتعلقة بالإنتاج والإتاحة والتغذية والتمكين من الحصول على الغذاء، سواءً على مستوى الأفراد أو الدول أو على مستوى الوطن العربي.

ويعد الابتكار التكنولوجي ضرورة للانتقال إلى نظم الأغذية المستدامة، وذلك بالتوجه نحو تكنولوجيا زراعية تعتمد على الموارد المحدودة بالوطن العربي وقادرة على التكيف مع المناخ فيه واستغلال المساحات بأفضل الطرق.ولكن التكنولوجيا وحدها لا يمكنها تحقيق التحول المطلوب، والذي يتطلب التحول نحو استخدامًا استراتيجيًا للحوافز الاقتصادية وأشكالًا جديدة للحكم والحوكمة وتغيير القيم والسلوكيات الحالية.

وتعرَّفُ الحوكمة على جميع المستويات بأنها العمليات التي تعبر بها الجهات العامة والخاصة عن مصالحها، من خلال تأطير القضايا وتحديد أولوياتها، واتخاذ القرارات ووضعها موضع التطبيق، والمتابعة، والتنفيذ. ويتطلب التصدي لتحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية إعداد وتطبيق نظام للحوكمة الرشيدة على المستويات القطرية وعلى المستوى القومي تكون فيه آلية اتخاذ القرارات والالتزام بها محكمة ومسنودة بأجهزة الدولة المعنية لضمان استدامة النظم الغذائية، وتعزيز التنسيق والتعاون العربي لتعزيز مسارات الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

3ـ1: جهود تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية:

3ـ1ـ1: الجهود على المستويات القطرية:

يعتمد استقرار الأمن الغذائي على الحفاظ على جميع ركائز الأمن الغذائي الثلاث في جميع الأوقات. وهذا يعني أولاً تقليل مخاطر نقص عرض الغذاء، وتمكين المستهلك من الحصول الدائم على الغذاء والاستفادة منه، والتصدي للعوامل الطبيعية السياسية والاقتصادية والبيئية غير الملائمة مثل: تقلبات الطقس الموسمية وتقلبات الأسعار والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على مسارات العرض والطلب.

وتشهد المنطقة العربية جهوداً مستمرة لض مان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي العربي. فعلى المستويات القطرية اشتملت جهود الدول العربية على إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات القطرية للأمن الغذائي متضمنة تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي. ومن أمثلة تلك الاستراتيجيات والبرامج الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، والنظام الوطني للزراعة المستدامة.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الإمارات تم تشكيل مجلس الإمارات للأمن الغذائي لتعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. ومع تفاقم أزمة الأمن الغذائي عالميًا وارتفاع أسعار الغذاء، أعلنت الإمارات عن سياسة تسعير السلع الاستهلاكية الأساسية التي تقوم على إقرار حرية الأسعار وفق مبادئ العرض والطلب، وبما يضمن توازن واستقرار الأسعار عبر مبدأ المنافسة وآليات السوق. ومن الجهود المبذولة في هذا الإطار أيضاً، اتجاه الإمارات إلى الزراعات الملحية، التي تروى بمياه البحار في محاولة للتغلب على نقص المياه بسبب التغيرات المناخية.

وفي قطرتم تنفيذ وتحديث استراتيجيات الأمن الغذائي الوطنية" للأعوام بين 2018 إلى 2023، ويتم التركيز عل تعزيز الإنتاج الغذائي، وتنويع مصادر الاستيراد، وإنشاء احتياطي استراتيجي يحقق التوازن بين المخزونات الغذائية. وتعمل قطر على استغلال الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي بهدف ضمان استقرار توافر الأغذية.

وفي السعودية تركز رؤية المملكة 2030 على بناء قطاع زراعي مستدام، وتستهدف تعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي وفي إطار استراتيجية الأمن الغذائي يتم تنفيذ نظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر في الغذاء.كما شهد قطاع الزراعة بالمملكة العربية السعودية إعادة هيكلة جذرية تهدف إلى وضع القطاع على مسار التنمية المستدامة من خلال إخضاع التنمية الزراعية لمحددات الثروة المائية، حيث بدأت تشجيع إنتاج المحاصيل ذات الكفاءة المائية العالية والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة واستخدام تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه.

أما الجزائر فتعمل على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الزراعة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف جهودها لضمان الأمن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، في ضوء التغيرات الدولية، بالإضافة الى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة. وفي المغرب شملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة.وقد تحصلت المملكة المغربية على تمويل من الاتحاد الأوروبي لمعالجة تداعيات ارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية بعد الحرب الروسية الأوكرانية لتلبية الاحتياجات الغذائية على المدى القصير والمتوسط للشركاء في الجوار الجنوبي.

وينفذ الأردن مشروعًا ضمن استراتيجية المملكة لاستدامة الامن الغذائي،والذي يستهدف أن يكون مركزًا إقليميًا تدريبيًا للأمن الغذائي.وقد حصلت المملكة على قرضاً من المفوضية الأوروبية لمساعدتها على مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي تونس تقوم السلطات المختصة بتمويل من المفوضية الأوروبية على دعم الفلاحين من أصحاب الأراضي الصغيرة بالبذور للموسم الزراعي.

وفي العراق تقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية، ودعم المنتج العراقي. وقد تم إجراء مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية لصياغة مجموعة من السياسات والتغيرات المؤسسية لتحقيق أهداف ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي، وتم في ذلك إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.

وفي مصر اشتملت جهود ضمان استقرار الأمن الغذائي تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة، وبخاصة النساء والأطفال، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والمغذى، وتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه.

وفي إطار حوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية وضمان استدامته نفذت الدول العربية مجموعة من المشروعات والأنشطة غطت مجالات تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي للمجتمعات، وتطوير أنظمة الإنتاج والتسويق والتخزين، وتعزيز الممارسات الزراعية الجيد ومشروعات تعزيز صمود صغار المنتجين والأسر الريفية، هذا إلى جانب المشروعات والأنشطة التي يجري تنفيذها بالدول العربية.

3ـ1ـ2 الجهود على المستوى القومي:

مواصلة لجهودها واهتمامها بقضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية باعتماد وإجازة البرنامج العربي للأمن الغذائي المستدام من قبل القمة العربية التي عقدت بالجزائر في نوفمبر2022 ليواكب المتغيرات المعاصرة، ويتعامل مع المهددات والمخاطر التي تفرضها كافة الأحداث التي طرأت خلال العقد الأخير بعد تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. ومن ضمن اهداف البرنامج ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وتطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي للسلع الغذائية الرئيسة، وتعزيز الترابط بين حلقاتها في الدول العربية وخارجها وخفض الهدر والفقد وتحسين ورفع الطاقات التخزينية للسلع الغذائية الرئيسية، بما يعزز من قدرات الدول العربية في الاعتماد على الذات واستغلال مواردها بشكل أفضل لتوفير الغذاء وتبادل السلع فيما بينها. ويستهدف البرنامج كذلك تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي من خلال التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كل من القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية لقطيع الرعي، بجانب زيادة الرقعة الزراعية المروية وخفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية.

كما قامت الأمانة العامة لجامعة وبناءاً على مقررات قمة الجزائر نوفمبر 2022م بإعداد الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2023ـ2035م

3-1-3 نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2022:

1. مشروعات سبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود

شملت مشروعات سبل كسب العيش بناء القدرة على الصمود في وجه العجز المائي من اجل تحسين المعيشة الريفية وأوضاع الامن الغذائي في عده بلدان عربية منها السودان، مصر،الأردن، فلسطين، جزر القمر، والصومال. وتهدف هذه المشروعات الى تحسين الإنتاجية الزراعية واستقرارها باستخدام التقانات الزراعية التي ترفع من كفاءة النظم الزراعية في القطاع المطري كحصاد المياه والري التكميلي وادارة التربة والمحاصيل واللبنات الزراعية المفضية الى التأقلم مع تغير المناخ.

وفى السودان بدأ نشاط مشروع تحسين سبل كسب العيش في ولايات دارفور منذ عام2018 بتوفير الدعم المالي والفني واللوجيستي واشراف ومتابعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتنفيذ وزارات الزراعة الولائية، ودعم تقني من محطات البحوث الزراعية. وقد استهدف المشروع دعم صغار المنتجين بالجمعيات النسوية في كل من ولايات جنوب وغرب وشمال دارفور من المجتمعات المستقرة ومعسكرات النازحين والعائدين بغرض تحسين سبل كسب العيش ومساعدة المجتمعات الفقيرة على مرونة التكيف وتخطي الصدمات الناتجة عن تقلبات المناخ وزياده فرص استقرار ورفع الإنتاج والإنتاجية في الزراعة المطرية. وتطلب ذلك تحسن الظروف المواتية لتحقيق الإنتاج المستدام بتكوين المؤسسات القاعدية الإنتاجية من المجموعات النسائية والتعاونية، وإدخال نظم حصاد المياه الموفرة للمياه الزراعية كأحد أهم محددات الإنتاج، والري التكميلي وإدارة العمليات الفلاحية وتوفير مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني المحسنة، وتوزيع المجترات الصغيرة وصحه النبات والحيوان والتلقيح الاصطناعي وتوفير الاعلاف، ورفع قدرات الكوادر المهنية والارشادية وتدريب المستفيدات في التقانات الزراعية ومعاملات ما بعض الحصاد والقيمة المضافة.وقد أظهرت تقانات الإنتاج المختلفة زياده القدرة في تنويع سبل كسب العيش في مرحله الايضاح بالمزارع، وزياده ملحوظة في انتاج الحبوب بأكثر من 140 % في المتوسط، وانتاج الخضر التي غطت احتياجات الاسر مع فائض مقدر للسوق، وتكاثر عدد الأغنام ليصل الى 1452 رأس خلال 3 سنوات، وزياده ثلاثة أضعاف في إنتاج الألبان وأوزان المواليد مقارنةً بالنظم التقليدية، وكانت نسبة الحمل من التلقيح الصناعي اكثر من 60 %، واستفاد عدد 322 اسره من إعادة التوزيع الدوار للمواليد الجدد. وقد ساهم المشروع ايضا، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو) في اعداد دراسة فنية لعدد 21من منشآت حصاد المياه المختلفة (الحفائر والسدود ونثر المياه)،وتم تأهيل أحد الحفائر بمحلية عد الفرسان بالطاقة الشمسية لتستفيد منه خمس قرى وعدد 5 آلاف رأس من الماشية.

وفي الأردن عمل البرنامج، وبالتعاون مع مكتب إقليم المشرق العربي والفريق الفني بوزارة الزراعة، بتجهيز المواصفات الكاملة وجداول الكميات وكراسات المناقصات والدعم المالي وتنفيذ مشاريع حصاد المياه ممثله في تشييد 3 سدود لتخزين مياه الامطار، وواحد حفير، وسدود اعتراضيه من القنوات لحجز ونثر مياه السيول لتنميه وتطوير المراعي والغطاء النباتي للثروة الحيوانية. وقد ساهمت هذه المنشآت المائية في توفير مياه الشرب للثروة الحيوانية في البادية الأردنية، مما قلل كثيرا في تكلفه مياه الشرب وزياده الكتلة العلفية للحيوان وتحسين الظروف البيئية. وايضا دعمت ونفذت المنظمة انشطة تبطين قنوات الري لتقليل فواقد مياه الري ورفع ،كفاءت هو استغلال هذه المياه عالية الجودة في الشرب وري المزارع المنزلية لإنتاج الخضر لاستهلاك الأسر الفقيرة وبيع الفائض في السوق.

وفي مصر تم تنفيذ مجموعة من انشطة تحسين سبل كسب العيش بمنطقه سالت كاثرين فى محافظة سيناء بقياده مكتب القاهرة، والتي استهدفت سكان الريف، بدو ومستقرين. وقد تمثلت في تشييد عدد 20 بحيرة جبلية لتخزين مياه السيول والابار الجوفية لأغراض الشرب والزراعة المحمية (البيوت الزراعية البلاستيكية وحظائر الاغنام وزراعات الزيتون والخضروات واشجار الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية) وخلايا النحل. وقد صاحب ذلك تركيب أنظمة الطاقة الشمسية والري الحديثة الموفرة لمياه الري، ورفع قدرات المهندسين والمجموعات الإنتاجية بالتدريب المكثف. وبناء على نتائج الإنتاج الزراعي الجيد فقد أدى إلى استقرار السكان باستدامة الغذاء والتغذية وتحسين دخل الأسر المستفيدة.وقد مثلت هذه المخرجات حافزا للتعاون بين المنظمة وبرنامج الغذاء العالمي وايكاردا بدعم التوسع في انشطة حصاد مياه الأمطار وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في ترابط الطاقة والماء والغذاء، والتقييم والمتابعة.

2. مشروعات جودة وسلامة الغذاء

من ضمن جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية والدول العربية لمواجهة المتغيرات العالمية والتحديات التي تواجه توفير وسلامة الغذاء العمل على تطوير وتسهيل التجارة الزراعية العربية البينية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، إذ يعتبر تعزيز التجارة البينية في السلع الزراعية من أهم أهداف التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. ومن الجدير بالذكر ان الدول العربية والمنظمات العربية ذات الصلة، ومن خلال قطاع الشئون الاقتصادية بالجامعة العربية، قد قامت على تفعيل مجالات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال إعلان الاتحاد الجمركي العربي من أجل زيادة التجارة العربية البينية والاندماج وإعداد وإجازة ملاحق قانونية للجان الصحة والصحة النباتية، والقيود الفنية، والملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، وذلك من اجل إزالة المعوقات التجارية بين الدول العربية وتفعيل وزيادة مستوى التبادل التجاري بين دول المنطقة.

3. مشروعات استدامة واستقرار الامن الغذائي العربي وارتباطه بالتغيرات المناخية والتصحر والتنوع البيولوجي

أعدت المنظمة العديد من الدراسات والمشروعات والتقارير في مجال تنمية الموارد الطبيعية، إلى جانب مشروعات حصاد المياه وتطوير الري الحقلي. هذا إلى جانب إعدادها خطة لدعم الدول العربية في تنفيذ الإطار العالمي الجديد لتحييد تدهور الأراضي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر).

كذلك تم إجراء عملية تقييم على الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية العربية للتنوع البيولوجي، حيث تبين أن كافة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي تم تقييمها تحتوي على أهداف وطنية أو التزامات تتعلق بالمحافظة على التنوع البيولوجي.ومن الجدير بالذكر ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبالتعاون مع الدول العربية، قد اعدت التقرير العربي الاول الموحد حول جهود الدول العربية في مجال تحييد تدهور الأراضي، والذى يهدف الى تحسين حالة النظم البيئية المتأثرة ومكافحة التصحر/ تدهور الأراضي وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمساهمة في تحييد تدهور الأراضي.

ISSN 1811-5020

2022

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: 472176/83 183 249+، فاكس: 471202 183 249+
Email:info@aoad.org website: http://www.aoad.org